1 April 2010
Arabic

اجتماع الدول الأطراف
الاجتماع العشرون

نيويورك، ١٤-١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠

مشروع الميزانية المقترحة للمحكمة الدولية لقانون البحار لفترة السنتين

٢٠١٢-٢٠١١

من إعداد المحكمة

أولا - مقدمة

- ١ - نظرت المحكمة، أثناء دورتها التاسعة والعشرين المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وأقرتها. ووفقا للنظام المالي للمحكمة، فقد جرى إعداد الميزانية باليورو؛ وهي تغطي فترة مالية مدتها سنتان.
- ٢ - وتماشيا مع الممارسة المتبعة، تستند احتياجات ميزانية المحكمة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى (أ) حجم العمل القضائي المتوقع؛ (ب) العمل الإداري للمحكمة؛ (ج) تشغيل مقر المحكمة.
- ٣ - كما يتطلب النظر في موارد الميزانية اللازمة لبرنامج عمل المحكمة مراعاة كون المحكمة، بوصفها جهازا قضائيا أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، مسؤولة عن تسيير شؤونها الإدارية والمالية الخاصة بها.
- ٤ - وتتبع ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ نهج النمو الصفري عموما بالمقارنة بالقيمة المعادلة باليورو لميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، تستند ترتيبات الميزانية التي اعتمدت للمحكمة إلى النهج الذي اعتمده الاجتماع الثاني للدول الأطراف وهو الأخذ بنهج تدريجي يعكس احتياجات المحكمة ويحقق القدر الأمثل من الكفاءة.

٥ - ووفقا للنظام المالي للمحكمة، أُعدت الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ باليورو. ومن الجدير بالملاحظة، مع ذلك، أن دولار الولايات المتحدة لا يزال هو العملة المرجعية لبعض بنود الميزانية، مثل بدلات القضاة، والتكاليف العامة للقضاة، وخطة المعاشات التقاعدية للقضاة، وبدل التمثيل. كما يستخدم دولار الولايات المتحدة كعملة مرجعية لتقديرات الميزانية لتكاليف الموظفين (الفئة الفنية للموظفين) والتي يتم إصدارها من قبل الأمم المتحدة. وتبعاً لذلك، تخضع بنود الميزانية هذه لتقلبات أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو. ولعل من الجدير بالملاحظة، مع ذلك، أن آلية تسوية مقر العمل لأجور القضاة وكذلك لموظفي الفئة الفنية سوف تخفف وتستوعب إلى حد كبير الآثار المترتبة على تقلبات أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو.

٦ - وعملاً بالقرار الذي اتخذته الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98)، الفقرة (أ))، فقد جرى حساب مخصصات الميزانية فيما يتعلق بالوظائف الثابتة على أساس إجمالي المرتب. واشتملت الأنصبة المقررة لاشتراكات الدول الأطراف على مبلغ دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتعلقة بتلك الأنصبة. وعليه، فقد أُدرجت في مقترحات الميزانية بنود منفصلة تبين المرتبات الإجمالية والمبلغ الدائن الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

٧ - وفيما يلي البارامترات التي استخدمت لإعداد مقترحات الميزانية:

(أ) أن سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو هو ٠,٧٤١، وهو السعر الذي اعتمده الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٠؛

(ب) أن بدل الإقامة اليومي لهامبورغ في آذار/مارس ٢٠١٠ هو ٢٤٧ يورو حسب ما اعتمده لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

(ج) أن التقديرات المتعلقة بتكاليف الموظفين تستند إلى تكاليف قياسية صادرة عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمم المتحدة (الإصدار ٥، المنطبق على لاهاي، ٢٠١١)؛

(د) أن التقديرات المتعلقة بأجور القضاة تستند إلى مضاعف تسوية المقر (٥٢,٨) وسعر الصرف بين الدولار واليورو لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ (٠,٧٤١) حسب ما اعتمده الأمم المتحدة.

٨ - وتتضمن الميزانية المقترحة زيادات في بنود معينة (انظر الفقرات ٢٤ و ٢٥ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ و ٤١ و ٤٢ و ٥٥ و ٦٤ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٤ و ٨٠ و ٨٦ أدناه). وتستند هذه الزيادات إلى حجم العمل في المحكمة، وعلى وجه الخصوص: تناول القضية رقم ١٦ التي قدمت إلى المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ والقرارات الصادرة عن اجتماع الدول الأطراف بشأن أجور القضاة؛ وخطة المعاشات التقاعدية للقضاة ورواتب الموظفين على أساس النظام الموحد للأمم المتحدة؛ وإلى بارامترات خارجة عن سيطرة المحكمة، مثل معدل التضخم المنطبق في البلد المضيف، وتقلبات سعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو. وقد طُبق سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو البالغ ٠,٦٦١ لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨ على ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، بينما يطبق على مقترحات ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ سعر الصرف البالغ ٠,٧٤١ لشهر آذار/مارس ٢٠١٠. وعليه، فإن قيمة دولار الولايات المتحدة قد ازدادت بنسبة ١١,٢١ في المائة مقارنة بقيمتها في آذار/مارس ٢٠٠٨، وبالتالي فقد طرأت زيادة قدرها ٦٠٠ ١٠٥ يورو على بنود الميزانية التي عملتها دولار الولايات المتحدة، وهي خطة المعاشات التقاعدية للقضاة، ومنحة الإعادة إلى الوطن تحت بند التكاليف العامة للقضاة، وبدل رئيس المحكمة، وبدل التمثيل.

٩ - ولتقليل هذه الزيادات إلى أدنى حد واستناداً إلى تقييم دقيق لما قد يُنتهج من سبل لتحسين الكفاءة، تُقترح تخفيضات في بعض بنود الميزانية، مثل المساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات، والمساعدة المؤقتة العامة، والعمل الإضافي تحت الجزء ألف "النفقات المتكررة"، وخدمات ورسوم متنوعة (بما فيها الرسوم المصرفية)، والخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)، والطباعة والتجليد الخارجيين (انظر الفقرات ٢٦ و ٦٠ و ٧٥ و ٧٧ و ٧٨ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٦). وبالمثل، وفيما يتعلق ببنود أخرى من الميزانية تسري عليها زيادات متصلة بالتضخم وزيادات أخرى من التكاليف، يُقترح أن يكون المبلغ مطابقاً للمبلغ المدرج في مقترحات ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ (انظر الفقرات ٧٩ و ٨١ و ٨٧ و ٨٩ و ٩١ و ٩٥ و ٩٨). وقد جرى اتباع هذا النهج، الذي يمثل نقصاناً بالقيم الحقيقية، في بنود من الميزانية من قبيل التدريب، والسفر في مهام رسمية، والضيافة، واستئجار وصيانة المعدات، والاتصالات، واللوازم والمواد، والمكتبة - شراء الكتب والمنشورات، وشراء المعدات، والعمل الإضافي، تحت الجزء جيم "التكاليف المتعلقة بالقضايا". فضلاً عن ذلك، يرجع النقصان في بند الميزانية المتعلق بالبدل الخاص للقضاة إلى تخفيض بدل الإقامة اليومي المنطبق على هامبورغ (انظر الفقرة ٦٠).

١٠ - ويرد في المرفق الأول لهذه الوثيقة جدول يبيّن الميزانية المقترحة للمحكمة للفترة ٢٠١٢-٢٠١١. ويتضمن الجدول أيضا الميزانيات المعتمدة للفتريات المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٩-٢٠١٠ وسجل الأداء لكل من الفترتين الماليتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

العمل القضائي

١١ - على غرار ما جرى في السنوات السابقة ولكي تقوم المحكمة بمهامها القضائية، ستواصل تناول القضايا العاجلة المقدمة إليها من الدول الأطراف. وتماشيا مع الممارسة المعمول بها في الماضي، تغطي تقديرات الميزانية النظر في قضيتين عاجلتين كل سنة.

١٢ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدمت قضية جديدة إلى المحكمة. وتتصل هذه القضية بمنازعة على الحدود البحرية بين بنغلاديش وميانمار في خليج بنغال. وقد أدرجت القضية في قائمة القضايا بوصفها القضية رقم ١٦. ونظرا لأن من المتوقع أن تبدأ جلسات النظر في القضية والمداومات المتعلقة بها في الفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢، فقد أدرجت في هذه الميزانية المقترحة التكاليف المطلوبة لتناول تلك القضية. ومن أجل تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، من المقرر أن تعقد الدورات الإدارية للمحكمة بالاقتران قدر الإمكان مع الإجراءات القضائية المعقودة أمام المحكمة.

١٣ - وقد أقر الاجتماع التاسع للدول الأطراف المعقود في عام ١٩٩٩ اعتمادا للطوارئ لمواجهة التكاليف المتصلة بالقضايا. وعملا بالقرار الذي اتخذته الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف، فقد تغير اسم هذا الجزء من الميزانية إلى "التكاليف المتصلة بالقضايا" (SPLOS/96، الفقرة ٢). وتغطي تقديرات الميزانية المدرجة في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢ النظر في قضيتين عاجلتين كل سنة إلى جانب النظر في القضية رقم ١٦. ولذا فقد رصد مبلغ تحت الجزء جيم "التكاليف المتصلة بالقضايا" للأعمال القضائية التالية:

(أ) الدعاوى القضائية العاجلة: جلسات لمدة ستة أسابيع، بما في ذلك جلسات النظر والمداومات وإصدار الأوامر والأحكام، في كل سنة تقويمية؛

(ب) القضية رقم ١٦: جلسات للمحكمة لمدة ١٣ أسبوعا (بما في ذلك القضاة المخصصون)؛ و جلسات للجنة الصياغة لمدة خمسة أسابيع.

القضاة

١٤ - حدد الاجتماع الرابع للدول الأطراف مستوى أجور قضاة المحكمة الدولية لقانون البحار في عام ١٩٩٦. وقد اتخذ اجتماع الدول الأطراف في هذا الصدد قرارا بشأن مبدأ الحفاظ على التعادل مع مستويات أجور قضاة محكمة العدل الدولية.

١٥ - وعقب اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ نظاما جديدا لأجور قضاة محكمة العدل الدولية (المقرر ٥٤٧/٦٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨) استنادا إلى الفقرة ٧٧ من تقرير الأمين العام عن شروط خدمة وأجور المسؤولين من غير مسؤولي الأمانة العامة (A/62/538)^(١)، قرر الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، فيما يتصل بأجور قضاة المحكمة،

أن يحدد المرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء المحكمة، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بمبلغ قدره ٦٨١ ١٦١ دولار مع تسوية لمقر العمل مقابلة له محسوبة على أساس أن مضاعفها يساوي نسبة المقر الساري في هامبورغ، حسب الاقتضاء، مع مراعاة آلية التسوية التي اقترحتها الأمين العام في الفقرة ٧٧ من تقريره.

وقرر اجتماع الدول الأطراف أيضا، عند إجراء التنقيحات المقبلة للمرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء محكمة العدل الدولية، أن يعتبر أنه ينبغي أيضا إجراء تسوية للمرتب الأساسي السنوي لأعضاء المحكمة بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن، مع مراعاة ضرورة المحافظة على التعادل مع مستويات أجور أعضاء محكمة العدل الدولية (SPLOS/200).

١٦ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٣١/٦٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على زيادة مرتبات الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا بنسبة ٣,٠٤ في المائة على النحو الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية^(٢). وعملا بمقرر الجمعية العامة المشار

(١) تنص الفقرة ٧٧ على ما يلي:

في حالة النظر في المقترح الوارد أعلاه [أي تطبيق نظام تسوية مقر العمل]، فسيقترح أيضا الأمين العام القيام، عند إجراء التنقيحات المقبلة لجدول المرتبات الأساسية الساري على موظفي الفئة الفنية وما فوقها، والتي تجرى عن طريق ضم نقاط مضاعف تسوية المقر إلى جدول المرتبات الأساسية مع إجراء ما يقابل ذلك من إعادة تسوية لمضاعفات تسوية مقر العمل، بإجراء تسوية للمرتب الأساسي السنوي الذي يحصل عليه أعضاء محكمة العدل الدولية، والقضاة والقضاة المخصصون للمحكمتين بتطبيق النسبة ذاتها وفي وقت متزامن. (التأكيد مضاف)

(٢) انظر الوثيقة A/64/30، الفقرة ٦٦. "قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بتعديل الجدول الحالي للمرتبات الأساسية/الدنيا للفئة الفنية والفئات العليا بنسبة ٣,٠٤ في المائة من خلال الإجراء المعتاد للضم، أي زيادة المرتبات الأساسية مع خفض مستويات تسوية مقر العمل بما يقابل الزيادة، وذلك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠".

إليه في الفقرة ١٥ أعلاه، عُدل المرتب السنوي الأساسي لأعضاء محكمة العدل الدولية من ١٦١ ٦٨١ دولارا إلى ١٦٦ ٥٩٦ دولارا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

١٧ - وبالتالي، واستنادا إلى المقرر الصادر عن اجتماع الدول الأطراف (SPLOS/200)، الفقرة ٢)، يلزم تعديل المرتب الأساسي السنوي لقضاة المحكمة الدولية لقانون البحار ليصبح ١٦٦ ٥٩٦ دولارا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تمشيا مع التعديل الذي أُدخل على المرتب الأساسي السنوي لقضاة محكمة العدل الدولية. ويرد في الوثيقة SPLOS/207 اقتراح بهذا المعنى.

١٨ - وفي ضوء المقرر السابق ذكرهما، جرى حساب تقديرات البدلين السنوي والخاص لقضاة محكمة قانون البحار للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ الواردة في المرفقات الخامس والسابع والثامن لهذا التقرير عن طريق تطبيق مضاعف تسوية مقر العمل البالغ ٥٢,٨ والمنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ وسعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو المعتمد من قبل الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ على المرتب الأساسي السنوي المعدل البالغ ١٦٦ ٥٩٦ دولارا.

قلم المحكمة

١٩ - لما كانت المحكمة مؤسسة قضائية مستقلة، فإن على موظفي قلم المحكمة القيام بطائفة كبيرة ومتنوعة من المهام المتصلة بالمسائل القضائية والقانونية والميزانية والشؤون المالية، إلى جانب الإدارة.

٢٠ - ويقدم قلم المحكمة جميع أشكال الدعم والمساعدة التي تحتاجها المحكمة لمعالجة القضايا المعروضة عليها، بما في ذلك البحوث والوثائق القانونية، والترجمة التحريرية والشفوية، والمحاضر الحرفية، والاتصال بالقضاة وأطراف القضايا والدول والمنظمات المعنية الأخرى. وقلم المحكمة مسؤول أيضا عن إعداد وتوزيع الوثائق والمنشورات والبيانات الصحفية المتصلة بالقضايا.

٢١ - وتقع على قلم المحكمة مسؤولية أخرى هي إدارة الشؤون المالية للمحكمة والتي تشمل تنفيذ الميزانية وجمع التبرعات من الأطراف.

٢٢ - والقلم مسؤول أيضا عن إدارة المحكمة التي تشمل المسائل المتصلة بموظفي المحكمة والأفراد العاملين فيها؛ وتشغيل وصيانة مباني المحكمة، بما في ذلك مسائل الأمن؛ وتوفير خدمات المكتبة وصيانة المحفوظات؛ والمراسم؛ وتشغيل وصيانة النظم الإلكترونية، بما فيها المعدات، وقواعد البيانات، والموقع الإلكتروني للمحكمة؛ والدعم الإداري واللوجستي لسفر

القضاة في مهام خاصة بالمحكمة. ويدير القلم أيضا برامج التمرن الداخلي والتدريب وبناء القدرات بشأن تسوية المنازعات. بموجب الاتفاقية. كما يساعد قلم المحكمة في إقامة علاقات مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، فضلا عن الإدارات والوكالات المعنية التابعة لحكومة البلد المضيف وحكومات الدول الأطراف.

٢٣ - ولعل من الجدير بالملاحظة أن عدد الموظفين قد ظل ثابتا عند ٣٧ موظفا منذ عام ٢٠٠٣ ولا تطلب وظائف إضافية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ونظرا لمحدودية عدد الموظفين، يؤدي بعضهم مهام مختلفة في نفس الوقت. وعندما يتعين تناول قضية من القضايا، يتم الحصول على دعم مؤقت إضافي (من المترجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية والمساعدة في مجال السكرتارية).

٢٤ - وقد استند المبلغ المخصص للتكاليف العامة للموظفين في الفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى توقع للتكاليف الفعلية قدره ٩٠٠ ٩٩١ يورو. ويُقترح اتباع نفس النهج للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وعلى هذا الأساس، ستصل التكاليف العامة للموظفين للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٢٠٠ ٢٠٣٤ يورو وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٢ ٣٠٠ يورو مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

حالات الزيادة والنقصان

٢٥ - كما ورد في الفقرة ٤ أعلاه، تواصل المحكمة الاسترشاد قدر الإمكان أثناء إعدادها للميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. بمبدأ النمو الصفري فيما يتصل بالنفقات. ومع ذلك، وللأسباب المذكورة في الفقرة ٨، تتضمن الميزانية المقترحة الزيادات التالية:

(أ) مع أن المبلغ المخصص لتناول الدعاوى القضائية العاجلة يُظهر نقصانا بمبلغ ٣٢ ٣٠٠ يورو، وهو ما يرجع أساسا إلى تخفيض بدل الإقامة اليومي، فإن هناك زيادات كبيرة بمبلغ ١٠٠ ٥٨٤ يورو تحت الجزء جيم "التكاليف المتصلة بالقضايا" لتناول القضية رقم ١٦. وتتصل هذه الزيادات ببند الميزانية التالية: البدلات الخاصة للقضاة؛ وأتعاب القضاة المخصصين؛ والسفر لحضور الجلسات، بما في ذلك سفر القضاة المخصصين؛ والمساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات، والعمل الإضافي. ونتيجة لذلك، تُتوخى زيادة في التكاليف المتصلة بالقضايا قدرها ٨٠٠ ٥٥١ يورو؛

(ب) سيؤدي تعديل المرتب الأساسي السنوي لقضاة المحكمة من ٦٨١ ١٦١ دولارا إلى ٥٩٦ ١٦٦ دولارا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى زيادة البدل السنوي للقضاة بمقدار ٣٠٠ ٧٢ يورو تحت الجزء ألف "النفقات المتكررة"؛

(ج) ينتخب رئيس جديد للمحكمة كل ثلاث سنوات. ولم تجر أية انتخابات خلال فترة الميزانية ٢٠٠٩-٢٠١٠. وعليه، فلم تدرج في ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ أي اعتمادات لمنحى الانتداب وإعادة إلى الوطن لرئيسي المحكمة الجديد والسابق. وستجري الانتخابات المقبلة أثناء الفترة المالية ٢٠١١ - ٢٠١٢. وتتضمن الميزانية المقترحة اعتمادا لمنحى الانتداب وإعادة إلى الوطن ولمنحة التعليم. ونتيجة لذلك، تُتوخى زيادة قدرها ٥٩ ٥٠٠ يورو في بند الميزانية الخاص بالتكاليف العامة للقضاة؛

(د) أدت الزيادة المقدرة في التكاليف القياسية للموظفين بالشكل الصادر عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية إلى زيادة صافية في المبلغ المخصص للوظائف الثابتة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ قدرها ٢٤٦ ٨٠٠ يورو؛

(هـ) زادت التكاليف العامة للموظفين بمبلغ ٤٢ ٣٠٠ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ استنادا إلى تقدير للتكاليف الفعلية، على غرار ما حدث في الماضي (انظر الفقرتين ٢٤ و ٧٤ والمرفق الحادي عشر)؛

(و) ستنتهي في عام ٢٠١١ خدمة سبعة قضاة، وسيصبح من حقهم الحصول على معاش تقاعدي اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وعليه، وبالإضافة إلى الاعتماد المخصص للمعاشات التقاعدية الجاري دفعها حاليا، رُصد مبلغ ٢٨٨ ٨٠٠ يورو لتغطية الالتزامات المتصلة بالمعاشات التقاعدية لهؤلاء القضاة السبعة للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢. وعلى هذا الأساس، يُقترح ما مجموعه ٩٣٣ ٣٠٠ يورو لتغطية الاحتياجات للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ٣٤٦ ٢٠٠ يورو، مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠^(٣). وسيتوقف المبلغ الذي سيستخدم لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج انتخابات عام ٢٠١١. وسيجري وفقا للنظام المالي للمحكمة إعادة أي مخصصات لم تستخدم؛

(ز) جرى تعديل النفقات المتكبدة باليورو بحيث تستوعب التضخم، الأمر الذي أدى إلى زيادة بمبلغ ٧٥ ٩٠٠ يورو. وقد أُخذ في الاعتبار معدل تضخم بنسبة ١,٤٧ في المائة في المتوسط، حسبما حدده المكتب الإحصائي الألماني للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وذلك فيما يتعلق ببندين هما سفر القضاة لحضور الدورات؛ وصيانة أماكن العمل؛

(٣) لارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو تأثير كبير على هذا البند من الميزانية. فمن أصل الزيادة البالغة ٢٠٠ ٣٤٦ يورو، يعزى ٨٠٠ ١٠٠ يورو إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو.

(ح) يحدد بدل التمثيل بدولارات الولايات المتحدة. ونظرا للتقلبات بين دولار الولايات المتحدة واليورو، سيزاد المبلغ المخصص لهذا البند في الميزانية بمبلغ ١ ٣٠٠ يورو، مقارنة بالفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠^(٤).

وتبلغ الزيادات المقترحة أعلاه، التي تستند إلى حجم عمل المحكمة ومقررات اجتماع الدول الأطراف ومرتببات الموظفين التي حددت بالاستناد إلى النظام الموحد للأمم المتحدة وإلى بارمترات خارجة عن سيطرة المحكمة، ما مجموعه ٣ ٣٩٦ ١٠٠ يورو.

٢٦ - واستنادا إلى الخبرة السابقة، وإلى تقييم الاحتياجات الراهنة والمعدل المخفّض لبدل الإقامة اليومي المنطبق على هامبورغ، فقد أمكن التخطيط لتخفيضات بمبلغ ٤٠ ١٠٠ يورو في البنود التالية من الميزانية: البدلات الخاصة للقضاة؛ والعمل الإضافي والمساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات تحت الجزء ألف "النفقات المتكررة"؛ والمساعدة المؤقتة العامة؛ وخدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)؛ والخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)؛ والطباعة والتجليد الخارجيان.

٢٧ - واستنادا إلى الأداء في الفترات المالية السابقة ومن أجل تقليص الزيادة إلى أقصى حد، اقترحت نفس المبالغ الموافق عليها في ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لبنود الميزانية التالية:

- التدريب
- السفر في مهام رسمية
- الضيافة
- استئجار وصيانة المعدات
- الاتصالات
- اللوازم والمواد
- المكتبة - شراء الكتب والمنشورات
- شراء المعدات

(٤) طبق على ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو البالغ ٠,٦٦١، بالنسبة لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨، بينما طبق على ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ سعر الصرف البالغ ٠,٧٤١، بالنسبة لشهر آذار/مارس ٢٠١٠.

ونظرا لعدم تطبيق معدل تضخم على بنود الميزانية هذه، فإن المبلغ يمثل نقصانا بالقيم الحقيقية.

٢٨ - ومع أخذ الزيادات المقترحة في الفقرة ٢٥ (١٠٠ ٣٩٦ يورو) وكذلك التخفيضات المشار إليها في الفقرة ٢٦ (١٠٠ ٤٠ يورو) في الاعتبار، فقد تضمنت ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ توقعاً بزيادة إجمالية بمبلغ ٣ ٣٥٦ ٠٠٠ يورو.

٢٩ - ولعل من الجدير بالملاحظة أن المبلغ الذي سيعاد من فائض النقدية للفترة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ قد جرى تحديده بـ ١ ٩١٣ ٧٠٠ يورو (انظر SPLOS/207). ومن أصل ذلك المبلغ، يمكن استناداً إلى الحالة في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٠ خصم ١ ٨٩٩ ٧٧٨ يورو من الاشتراكات المقررة على الدول الأطراف في ميزانية عام ٢٠١١ على أن يحتفظ بالمبلغ المتبقي وقدره ١٣ ٩٢٢ يورو لحين دفع الدول الأطراف المعنية للاشتراكات المقررة عليها لميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وفقاً للمادة ٤ من النظام المالي للمحكمة.

ثانياً - الميزانية المقترحة

الجزء جيم

التكاليف المتصلة بالقضايا

٣٠ - وفقاً لمقرر الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف، أُدرجت مصروفات الجلسات القضائية في جزء مستقل من الميزانية خاص بالتكاليف المتصلة بالقضايا (الجزء جيم). وقد وضعت الميزانية المقترحة للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ على أساس توقع القيام بالأعمال القضائية التالية:

(أ) الدعاوى القضائية العاجلة (انظر المرفق السابع)؛ جلسات لمدة ستة أسابيع في كل سنة تقويمية، شاملة جلسات النظر والمداولات وتلاوة الأوامر والأحكام؛

(ب) القضية رقم ١٦ (انظر المرفق الثامن)؛ جلسات للمحكمة لمدة ١٣ أسبوعاً (بما في ذلك القضاة المخصصون) و جلسات لمدة خمسة أسابيع للجنة الصياغة.

الدعاوى القضائية العاجلة

٣١ - وفقاً للممارسة المتبعة في الماضي واستناداً إلى الاحتياجات القضائية للمحكمة، يقترح أن تُدرج تحت "التكاليف المتصلة بالقضايا" تكاليف ستة أسابيع من الجلسات لتناول قضيتين عاجلتين كل سنة والتكاليف التناسبية المرتبطة بها الخاصة بجلسات النظر والمداولات

وإصدار الأوامر والأحكام. وتشمل التكاليف المرتبطة بذلك أيضا تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ، والمساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات، والعمل الإضافي. ويرد الاعتماد المخصص مفصلا في المرفق السابع وهو يبلغ ٥٠٠ ٥٧٩ ٢ يورو، أي أقل بمبلغ ٣٢ ٣٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ولن يستخدم هذا الاعتماد إلا إذا اجتمعت المحكمة للنظر في القضايا.

القضية رقم ١٦

٣٢ - قُدمت القضية رقم ١٦ إلى المحكمة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وسيجري الترتيب لعقد جلسات النظر والمداوات ذات الصلة المتوقع أن تجري في الفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ والإجراءات المتصلة بالقضية، بالاقتران مع دورات المحكمة قدر الإمكان. ويرد تفصيل التكاليف المقدرة المطلوبة لتناول القضية في المرفق الثامن وهي تبلغ ١٠٠ ٥٨٤ يورو.

٣٣ - ووفقا للجدول الزمني الوارد في الأمر المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ستقدم المرافعات الخطية النهائية للطرفين بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١١. وبعد إنهاء المرافعات الخطية، ستجتمع المحكمة، عملا بلائحتها والقرار المتعلق بالممارسات القضائية الداخلية، لأغراض المداوات وجلسات النظر في عام ٢٠١١ على النحو التالي:

- (أ) المداوات المعقودة قبل الإجراءات الشفوية بموجب المادة ٦٨ من اللائحة: أسبوع واحد؛
- (ب) الإجراءات الشفوية بموجب المادة ٦٩ من اللائحة: ثلاثة أسابيع؛
- (ج) المداوات الأولية بعد الإجراءات الشفوية بموجب المادة ٥ من القرار المتعلق بالممارسات القضائية الداخلية: أربعة أسابيع؛
- (د) اجتماع لجنة الصياغة بموجب المادتين ٧ و ١١ من القرار المتعلق بالممارسات القضائية الداخلية: خمسة أسابيع؛
- (هـ) المداوات المتعلقة بمشروع الحكم الصادر بموجب المادة ٨ من القرار المتعلق بالممارسات القضائية الداخلية، وتلاوة الحكم: خمسة أسابيع.

التقديرات الكلية

٣٤ - تبلغ تقديرات تكاليف الدعاوى القضائية العاجلة والقضية رقم ١٦ ما مجموعه ١٦٣ ٦٠٠ يورو، أي بزيادة قدرها ٩٠٠ ٥٩٨ يورو عن الاعتمادات المخصصة تحت "التكاليف المتصلة بالقضايا" الموافق عليها لميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الباب ١٠

القضاة

١-١٠ البدلات الخاصة

٣٥ - يُقترح اعتماد مبلغ ١ ٦٠٩ ٩٠٠ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، لتغطية البدلات الخاصة وبدلات الإقامة المقررة للقضاة فيما يتصل بالقضايا العاجلة. وفيما يتعلق بالقضية رقم ١٦، يُقترح مبلغ ٤٧٧ ٧٠٠ يورو. ويشمل ذلك بدلا خاصا للأعمال التحضيرية يستند حسابه إلى ثلثي عدد الأيام المتوخاة للجلسات القضائية. وبالتالي، تصل المخصصات الكلية للبدلات الخاصة المتعلقة بالدعاوى القضائية العاجلة والقضية رقم ١٦ إلى ٣ ٠٨٧ ٦٠٠ يورو.

٢-١٠ أتعاب القضاة المخصصين

٣٦ - أُدرج اعتماد قدره ١٠٠ ٥٠٠ يورو لتغطية الأتعاب المدفوعة إلى قاضيين مخصصين عن جلسات لمدة ثلاثة أسابيع وأعمال تحضيرية مدتها أسبوعان ونصف، وذلك لواحدة من الدعاوى القضائية العاجلة. وبالنسبة للقضية رقم ١٦، يُقترح مبلغ ١٧٠ ٨٠٠ يورو لتغطية الأتعاب المدفوعة لقاضيين مخصصين، والتي تتألف من بدل سنوي وبدل خاص (شاملا البدل الخاص لقاء الأعمال التحضيرية) وبدل إقامة يومي. وفيما يتعلق بأعضاء المحكمة، فإن حساب البدل الخاص المقرر للقضاة المخصصين لقاء الأعمال التحضيرية يستند أيضا إلى ثلثي عدد أيام الجلسات القضائية التي يشاركان فيها. ويصل الاعتماد الإجمالي المخصص في بند الميزانية هذا لتغطية الدعاوى القضائية العاجلة والقضية رقم ١٦ إلى ٢٧١ ٣٠٠ يورو.

٣-١٠ سفر القضاة، بما في ذلك القضاة المخصصون، لحضور الجلسات

٣٧ - يُقترح مبلغ ٢٩١ ٨٠٠ يورو لتغطية تكاليف سفر القضاة، بما في ذلك القضاة المخصصون، لتناول الدعاوى القضائية، بينما يُقترح مبلغ ١٥٨ ٣٠٠ يورو لتمويل تكاليف سفر القضاة، بما في ذلك القضاة المخصصون، لتناول القضية رقم ١٦. ويُتوقع أن تكون الرحلات المخصصة لتناول القضية رقم ١٦ على النحو التالي:

(أ) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لجميع القضاة للمشاركة في المداورات المعقودة قبل الإجراءات الشفوية؛

(ب) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لجميع القضاة للمشاركة في المداورات التمهيدية التالية للإجراءات الشفوية؛

(ج) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لجميع القضاة للمشاركة في المداورات المتعلقة بمشروع الحكم وتلاوة الحكم؛

(د) رحلة واحدة ذهابا وإيابا لأعضاء لجنة الصياغة.

٣٨ - وكما ذكر في الفقرة ١٢ أعلاه، ستُنظم دورة إدارية جنبا إلى جنب مع المداورات القضائية في القضية رقم ١٦. وعليه، فإن تكاليف السفر المتصلة بالقضية رقم ١٦ ستغطي رحلتين ذهابا وإيابا (بدلا من ثلاث رحلات) لجميع القضاة، بما في ذلك القضاة المخصصون، ورحلة واحدة ذهابا وإيابا للقضاة المخصصين وأعضاء لجنة الصياغة. وسيطلب ذلك مبلغا قدره ١٠٠ ٤٥٠ يورو للنظر في اثنتين من الدعاوى القضائية العاجلة وفي القضية رقم ١٦، حسب ما هو متوخى بالنسبة للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢.

الباب ١١

قلم المحكمة

١١-١ المساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات

٣٩ - رُصد اعتماد مستقل لأغراض المساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات، وذلك لتغطية التكاليف ذات الصلة بالقضايا. ويغطي هذا الاعتماد المرتبات والتكاليف المتعلقة بسفر المترجمين الشفويين ومدوني المحاضر الحرفية والمراجعين والمترجمين التحريريين ومشغلي الأجهزة السمعية والطابعين اللغويين الإضافيين الذين يُوظفون خصيصاً لخدمة الاجتماعات، بما في ذلك جلسات النظر والمداورات القضائية. كما يغطي الاعتماد تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويأخذ المبلغ المقترح في الاعتبار أن الموظفين ولا سيما المترجمون التحريريون والشفويون ومدونو المحاضر الحرفية، ليسوا كلهم متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

٤٠ - وتستند تقديرات تكاليف الترجمة الشفوية إلى الأحكام والشروط المطبقة في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الحاجة إلى خدمات الترجمة الشفوية خلال مهلة قصيرة ولا سيما أثناء تناول الدعاوى القضائية العاجلة. ويتطلب ذلك أداء الأعمال خلال عطلات نهاية الأسبوع وأيام العطل الرسمية والاجتماعات الليلية. وتأخذ التقديرات المتعلقة بنفقات الترجمة التحريرية في الاعتبار حجم العمل المتصل بالدعاوى القضائية العاجلة وبالإجراءات الخطية المتعلقة بالقضية رقم ١٦ التي يمكن استيعابها داخليا ومتوسط عدد الصفحات التي يتعين إرسالها لترجمتها تحريرا، الذي تطبق عليه المحكمة أسعار الترجمة التحريرية التعاقدية المحددة من مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٤١ - وبالنظر إلى القضية رقم ١٦ والزيادة في الأسعار المطبقة على المترجمين التحريرين والشفويين ومدوني المحاضر الحرفية، يقترح مبلغ كلي قدره ٨٠٠ ٢٧٥ ١ يورو لميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وهو مبلغ يزيد بمقدار ٩٠٠ ٧٣٩ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومن أصل هذا المبلغ الكلي، سيستخدم مبلغ قدره ٢٠٠ ٥٣٢ يورو لتناول الدعاوى القضائية العاجلة وسيخصص المبلغ المتبقي وقدره ٦٠٠ ٧٤٣ يورو للقضية رقم ١٦.

١١-٢ العمل الإضافي

٤٢ - لا بد أن كثيرا من الموظفين سيُطلب منهم العمل خارج ساعات العمل المعتادة، لا سيما أثناء تناول الدعاوى القضائية العاجلة، وذلك إذا أريد للمحكمة أن تتمكن من إصدار أحكامها في غضون فترات قصيرة من الوقت. ولا يمكن دائما الاستعاضة عن الموضوعات المقدمة لقاء العمل الإضافي بالإجازات التعويضية، خاصة في قلم محكمة صغير الحجم. ويقترح مبلغ ٤٥ ٠٠٠ يورو لتغطية العمل الإضافي أثناء تناول الدعاوى القضائية العاجلة في فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢. وسيطلب النظر في القضية رقم ١٦ مدة ١٨ أسبوعا وسيكون العمل الإضافي مطلوباً بشكل لا يمكن تفاديه ولا سيما أثناء جلسات النظر والمداوات. ويقترح مبلغ ٨٠٠ ٣٣ يورو لتغطية العمل الإضافي أثناء تناول القضية رقم ١٦. ويُقترح لهذا البند من الميزانية اعتماد كلي قدره ٨٠٠ ٧٨ يورو، أي بزيادة قدرها ٨٠٠ ٣٣ يورو عن الاعتماد الموافق عليه لميزانية الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ والفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تباعا.

الجزء ألف

النفقات المتكررة

٤٣ - على غرار ما كان عليه الوضع في السنوات السابقة، ستعقد المحكمة جلسات تستغرق ٤ أسابيع خلال كل سنة تقويمية لتناول المسائل القانونية المتعلقة بتصريف مهامها القضائية فضلاً عن تناول المسائل الإدارية والتنظيمية. وستعقد دورة لمدة أسبوعين في شباط/فبراير - آذار/مارس ودورة أخرى في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة.

٤٤ - وسيجري خلال هاتين الدورتين النظر في المسائل القانونية على يد المحكمة بكامل هيئتها واللجنة المعنية بلائحة المحكمة والممارسات القضائية، فضلاً عن دوائر المحكمة: دائرة منازعات قاع البحار، والدائرة المعنية بتسوية المنازعات المتصلة بتعيين الحدود البحرية، ودائرة منازعات البيئة البحرية، ودائرة منازعات مصائد الأسماك. وتشمل المسائل الرئيسية التي جرى تناولها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المسائل المتصلة باختصاص المحكمة في تناول القضايا المتعلقة بتعيين الحدود؛ واختصاص دائرة منازعات قاع البحار في قضايا المنازعات وقضايا الإفتاء؛ وتعديلات لائحة المحكمة المتصلة بإيداع كفالة في دعاوى الإفراج السريع؛ وتقديم طلبات الإفراج السريع عن السفن وطواقمها في القضايا المتعلقة بتلويث البيئة البحرية؛ وتنقيح نظام إقامة العدل الذي تتبعه المحكمة في ضوء القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بشأن سن إجراءات للاستئناف ومنشورات المحكمة التي من قبيل دليل الإجراءات المتبعة أمام المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح دورات المحكمة الفرصة للتداول بشأن المسائل الراهنة المتعلقة بقانون البحار مثل القرصنة وأعمال العنف الأخرى المرتكبة في البحر؛ والوضع القانوني لمناطق بحرية معينة؛ والمسائل القانونية المتصلة بخطوط الأنابيب والكابلات البحرية؛ والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ والنقل البحري للبضائع والنفايات الخطرة.

٤٥ - كما تتناول المحكمة في هذه الاجتماعات مسائل إدارية وتنظيمية. ولضمان معالجة هذه المسائل بكفاءة، أنشأت المحكمة لجاناً خاصة تتكون من قضاة ينظرون بالتفصيل في مختلف المسائل التي تحال إليهم ويقدمون توصيات للموافقة عليها في الجلسات العامة: لجنة الميزانية والمالية؛ ولجنة الموظفين والإدارة؛ ولجنة العلاقات العامة؛ ولجنة المباني والنظم الإلكترونية؛ ولجنة المكتبة والمحفوظات والمنشورات. وتشمل المسائل الإدارية التي يجري تناولها القرارات المتخذة فيما يتصل بتعيين الموظفين والإشراف على العمل وتنظيم قلم المحكمة وصيانة مباني المحكمة وما يتصل بها من مرافق، والعلاقات العامة، وإعداد مشروع الميزانية والتقارير السنوي والمقترحات المقدمة إلى اجتماع الدول الأطراف.

الباب ١

القضاة

٤٦ - قرر الاجتماع الثاني للدول الأطراف أن يكون مستوى أجر القاضي في محكمة العدل الدولية أساسا للمقارنة (SPLOS/4). ومع أخذ أجور قضاة محكمة العدل الدولية في الاعتبار، سيُعدل المرتب الأساسي السنوي لقضاة محكمة قانون البحار اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ليصبح ١٦٦ ٥٩٦ دولار.

٤٧ - وقد قرر الاجتماع الرابع للدول الأطراف أن يتألف الأجر السنوي للقضاة، باستثناء الرئيس، من ثلاثة عناصر (انظر SPLOS/8 و SPLOS/WP.3/Rev.1) هي:

(أ) بدل سنوي يسدد على دفعات شهرية؛ ويمثل هذا البديل ثلث الحد الأقصى للأجر السنوي (على أساس المستوى الحالي للأجر)؛

(ب) بدل خاص عن كل يوم يضطلع فيه القاضي بأعمال المحكمة؛

(ج) بدل إقامة عن كل يوم يكون مطلوباً فيه من القاضي الحضور في

مقر المحكمة.

٤٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قرر الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف تطبيق نفس آلية تسوية مقر العمل المطبقة على مرتبات موظفي الفئة الفنية والفئات العليا على البدلات السنوية والخاصة لقضاة المحكمة، وذلك اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقرر الاجتماع أيضا أنه عند إجراء التنقيحات المقبلة للمرتب الأساسي الصافي السنوي لأعضاء محكمة العدل الدولية، سيعتبر أنه ينبغي أيضا إجراء تسوية للمرتب الأساسي السنوي لأعضاء محكمة قانون البحار بتطبيق النسبة المئوية ذاتها وفي وقت متزامن، مع مراعاة ضرورة المحافظة على التعادل مع مستويات أجور أعضاء محكمة العدل الدولية (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). وبتخاذ أجور قضاة محكمة العدل الدولية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير كأساس، يلزم تثبيت المرتب الأساسي السنوي لقضاة محكمة قانون البحار عند ١٦٦ ٥٩٦ دولار اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٤٩ - ويبين المرفق الخامس لهذا التقرير تقديرات الميزانية المتصلة بأجور القضاة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ تحت الجزء ألف "النفقات المتكررة".

٥٠ - وعلى غرار ما جرى في السنوات السابقة، ستدرج الاعتمادات المتعلقة بالقضايا تحت الجزء جيم "التكاليف المتصلة بالقضايا" وستستخدم لهذه الأغراض فقط (انظر الجزء جيم والمرفقين السابع والثامن).

١-١ البدلات السنوية

- ٥١ - يتألف هذا البند من الميزانية من البدلات السنوية لرئيس المحكمة وأعضائها الآخرين وبدلات رئيس المحكمة ونائب الرئيس (انظر المرفق الخامس).
- ٥٢ - ويتعين على الرئيس أن يقيم في مقر المحكمة وهو يتقاضى أجرا سنويا قدره ١٦٦ ٥٩٦ دولارا. ويبلغ البدل السنوي لأعضاء المحكمة الآخرين ثلث الحد الأقصى للأجر السنوي (٥٥ ٥٣٢ دولارا).
- ٥٣ - ويتقاضى الرئيس علاوة على ذلك بدلا بمبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار سنويا. ولا يحق للرئيس أن يتقاضى بدلا خاصا أو بدل إقامة لقاء حضور جلسات المحكمة.
- ٥٤ - ويتقاضى نائب الرئيس بدلا عن كل يوم يتولى فيه الرئاسة. وكما في حالة محكمة العدل الدولية، فقد حدد مقدار هذا البدل بمبلغ ثابت هو ٩٤ دولارا في اليوم. وقد حُسبت مخصصات الميزانية على أساس نفس الافتراض الذي طبق على ميزانية الفترة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠، أي أن نائب الرئيس موجود في مقر المحكمة للعمل رئيسا لها لمدة أسبوعين في السنة (ويشمل ذلك بدل إقامة يوميا عن ١٤ يوما، وبدلا عن ١٠ أيام يشارك فيها نائب الرئيس في الاضطلاع بأعمال المحكمة، وبدلا عن ١٠ أيام يعمل فيها رئيسا للمحكمة). وتبعاً لذلك، تم تخصيص اعتماد قدره ٨ ٣١١ يورو في السنة للوفاء بهذا المطلب. ويقل هذا المبلغ بمقدار ١٩٠ يورو عن الاعتماد الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ (٨ ٥٠١ يورو). ويعزى هذا النقصان إلى نقصان بدل الإقامة اليومي المطبق على هامبورغ.
- ٥٥ - ويُقترح تحت هذا البند من الميزانية اعتماد قدره ٢ ٩٣١ ١٠٠ يورو، بزيادة قدرها ٧٢ ٣٠٠ يورو عن الاعتماد الذي أقر لميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وهذه الزيادة راجعة إلى تطبيق مضاعف تسوية مقر العمل المطبق على هامبورغ في آذار/مارس ٢٠١٠ والبالغ ٥٢,٨ على المستوى المعدل لأجور القضاة (١٦٦ ٥٩٦ دولار). ولما كانت بدلات الرئيس ونائب الرئيس محددة بدولار الولايات المتحدة، فإن تقلبات سعر الصرف كان لها أيضا أثر طفيف^(٥).

(٥) طبق على ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨ البالغ ٠,٦٦١، بينما طبق على ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ سعر الصرف لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ وقدره ٠,٧٤١.

٢-١ البدلات الخاصة

٥٦ - يتقاضى القضاة بدلا خاصا عن كل يوم يقومون فيه بعمل من أعمال المحكمة خلال دوراتها. ويدفع أيضا لكل قاض بدل إقامة عن كل يوم يكون مطلوباً فيه وأن يكون حاضراً في مقر المحكمة (انظر المرفق الخامس).

٥٧ - ويجوز أن يُدفع للقضاة بدل خاص عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها قبل انعقاد جلسات المحكمة. ويُدفع أيضا للقضاة بدل إقامة عندما يضطربون بأعمال تحضيرية تتصل بأنشطة المحكمة خارج أماكن إقامتهم المعتادة.

٥٨ - وفيما يتعلق بالدورات التي تستغرق إجمالاً أربعة أسابيع في كل سنة، يقترح، كما كان الحال في الماضي، رصد اعتماد للبدل الخاص لعشرين قاضياً عن الأعمال التحضيرية التي يقومون بها لفترات يبلغ مجموعها ١٠ أيام لكل منهم. ويخضع دفع هذا البدل لإذن من رئيس المحكمة.

٥٩ - وفي فترات الميزانيات السابقة، أقرت اعتمادات فيما يتعلق ببدل الإقامة لقاء الأعمال التحضيرية لمدة سبعة أيام في إجمالاً لعدد من القضاة لا يتجاوز العشرة في السنة. واستناداً إلى نفس المعايير (أي دفع بدل إقامة يومي عن ٧٠ يوماً)، يقترح مبلغ ٤٨ ٤١٢ يورو لميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وقد يستخدم هذا الاعتماد، بعد أن يأذن الرئيس بذلك، لدفع بدلات الإقامة اليومية للقضاة عندما يؤدون عملاً تحضيرياً خارج أماكن إقامتهم المعتادة، أو لدفع البدلات الخاصة وبدلات الإقامة اليومية لدى اضطلاعهم بأعمال المحكمة.

٦٠ - ومقارنة بالاعتمادات التي تمت الموافقة عليها للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، يتوقع أن يكون هناك نقصان قدره ٢٧ ٢٠٠ يورو تحت بند الميزانية هذا بسبب نقصان معدل بدل الإقامة اليومي المطبق على هامبورغ.

٣-١ السفر لحضور الدورات

٦١ - يغطي هذا البند من الميزانية تكاليف سفر القضاة إلى هامبورغ لحضور الدورات خلال الفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢. وقد أدرج لتلبية هذه الاحتياجات مبلغ قدره ٢٧٧ ٥٠٠ يورو. أما مبلغ الـ ١٣٨ ٧٥٠ يورو، الذي يمثل المبلغ المخصص سنوياً، فعادة ما يرصد لتغطية تكاليف سفر ٢٠ قاضياً كل سنة لحضور دورتين. وهذا المبلغ هو نفسه الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، بعد تعديله بنسبة ١,٤٧ في المائة لمراعاة التضخم.

٤-١ خطة المعاشات التقاعدية

٦٢ - أقر الاجتماع التاسع للدول الأطراف نظام خطة المعاشات التقاعدية لأعضاء المحكمة الدولية لقانون البحار (SPLOS/47).

٦٣ - وفي الوقت الحاضر، تدفع معاشات تقاعدية لـ ١٠ قضاة سابقين، وثلاث أرامل لأعضاء المحكمة. ومن المطلوب مواصلة دفع هذه المعاشات التقاعدية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وستنتهي مدة خدمة سبعة قضاة في عام ٢٠١١. وسيصبح من حقهم الحصول على معاش تقاعدي اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ولهذا تشمل تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ اعتماداً بمبلغ ٦٤٤ ٥٠٠ يورو لتغطية مدفوعات المعاشات التقاعدية لـ ١٠ قضاة سابقين وثلاث أرامل لكامل الفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ إلى جانب اعتماد بمبلغ ٢٨٨ ٨٠٠ يورو لتغطية دفع معاشات تقاعدية لمدة ١٥ شهراً اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وذلك فيما يتعلق بسبعة قضاة ستنتهي مدة خدمتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٦٤ - ولتغطية تكاليف دفع المعاشات التقاعدية، يقترح مبلغ كلي قدره ٩٣٣ ٣٠٠ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وهو مبلغ يزيد بمقدار ٣٤٦ ٢٠٠ يورو عن الاعتماد الذي خصص لهذا الغرض في ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ (انظر المرفق التاسع). وسيتوقف المبلغ الذي سيستخدم لتغطية الاحتياجات الفعلية للمحكمة على نتائج انتخابات عام ٢٠١١. وعملاً بالنظام المالي للمحكمة، سيعاد أي جزء غير مستعمل من الاعتمادات المقترحة.

٥-١ التكاليف العامة

٦٥ - يشمل هذا البند من الميزانية التكاليف العامة المتصلة برئيس المحكمة، وخطة التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل، ورد المدفوعة من الضرائب الوطنية فضلاً عن تكاليف نقل الأمتعة الشخصية للقضاة الذين تنتهي ولايتهم في الفترة المالية المعنية (انظر المرفق السادس)^(٦). ووفقاً لما ذكر في الفقرة ٢٥ (ج)، يشمل البند أيضاً الاعتمادات المخصصة لمنحة الإعادة إلى الوطن ومنحة التعليم الخاصتين بالرئيس الحالي ومنحة الانتداب الخاصة بالرئيس الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح اعتماد لرد ضرائب وطنية للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ وذلك لتغطية التزامات أحد القضاة الخاصة بضريبة الدخل الوطنية.

(٦) تشمل التكاليف العامة الخاصة برئيس المحكمة تكاليف نقل الأمتعة المتزلية والشخصية للرئيس الذي تنتهي ولايته في عام ٢٠١١ أيضاً.

٦٦ - ويُقترح تحت هذا البند من الميزانية مبلغ مجموعه ٩٠٠ ١٣٣ يورو، بزيادة قدرها ٥٩ ٥٠٠ يورو عن الاعتماد الذي رصد لميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وهذه الزيادة راجعة في جزء كبير منها إلى أنه سيجري في الفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢ انتخاب رئيس المحكمة وبالتالي سيتم خلال الفترة تكبد تكاليف ذات صلة بتولي الرئيس الجديد مهمته وبإعادة الرئيس المنتهية خدمته إلى الوطن.

الباب ٢

قلم المحكمة^(٧)

١-٢ الوظائف الثابتة

٦٧ - لا تطلب وظائف إضافية للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢.

٦٨ - ويرد في المرفق الثاني بيان بالاحتياجات من الوظائف للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا، أما الاحتياجات بالنسبة للموظفين من فئة الخدمات العامة فيرد بيانها في المرفق الثالث.

٦٩ - وتستند تقديرات الميزانية المتعلقة بتكاليف الموظفين إلى التكاليف القياسية التي أصدرتها شعبة تخطيط البرامج والميزانية للأمم المتحدة (الإصدار ٥، التكاليف القياسية للمرتبات السارية في لاهاي لعام ٢٠١١). واستنادا إلى ذلك، يقترح تخصيص مبلغ ٥ ٩٧٤ ٠٠٠ يورو للوظائف الثابتة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ويمثل هذا المبلغ، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، زيادة صافية قدرها ٢٤٦ ٨٠٠ يورو عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٢-٢ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/مبالغ دائنة

٧٠ - وفقا لمقرر الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف (SPLOS/98، الفقرة (أ))، تتضمن مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بندا مستقلا أُفرد في الميزانية لاعتماد دائن يتصل بمبلغ الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين أدرج ضمن تكاليف الوظائف الثابتة. وبناء على ذلك، ستُقرّ اشتراكات الدول الأطراف على أساس المرتبات الصافية.

(٧) لأغراض تقديرات هذه الميزانية المقترحة، جرى حساب معدلات الأجور استنادا إلى المعدلات السارية للنظام الموحد للأمم المتحدة، وذلك باستخدام التكاليف القياسية لعام ٢٠١١ (الإصدار) المنطبقة على لاهاي.

٣-٢ رد الضرائب الوطنية

٧١ - لا يلزم أي اعتماد لرد الضرائب الوطنية.

٤-٢ التكاليف العامة للموظفين

٧٢ - تشمل التكاليف العامة للموظفين مختلف مستحقات الموظفين، بما في ذلك اشتراكات المعاشات التقاعدية، واشتراكات التأمين الصحي، ومنح التعليم، وبدلات اللغة والإعالة، كما يقتضي ذلك النظامان الأساسي والإداري لموظفي المحكمة. ووفقا للممارسة التي درجت عليها الأمم المتحدة، يُحسب المبلغ اللازم بتطبيق نسبة مئوية معينة على صافي أجور الموظفين. وتتولى شعبة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمم المتحدة مسؤولية تحديد مختلف النسب المئوية المتعلقة بالتكاليف العامة للموظفين التي سيتعين تطبيقها في مختلف مراكز العمل بجميع أنحاء العالم.

٧٣ - ولم تحدد الأمم المتحدة بعد معدلا مستقلا ينطبق على هامبورغ. واتخذت المحكمة من لاهاي أساسا للمقارنة بغرض ميزنة التكاليف العامة للموظفين منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٦. وفيما يتعلق بالفترتين الماليتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٩-٢٠١٠، بنت المحكمة تكاليفها العامة للموظفين على تقديرات للاحتياجات الفعلية.

٧٤ - ووفقا للتكاليف القياسية للمرتبات التي حددها الأمم المتحدة، الإصدار ٥، فإن معدل التكاليف العامة للموظفين لعام ٢٠١١ المنطبق على لاهاي محدد بقيمة ثابتة هي ٤٢ في المائة، أي نفس مستوى التكاليف القياسية لعام ٢٠٠٩. وعلى هذا الأساس، ستبلغ التكاليف العامة للموظفين ١٠٢٢ ٠٠٠ يورو. إلا أنه وعلى غرار ما كان عليه الوضع بالنسبة للفترتين الماليتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٩-٢٠١٠، فقد جرى إعداد التقديرات استنادا إلى الاحتياجات الفعلية للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢. وتبلغ هذه التقديرات ١٠١٧ ١٠٠ يورو سنويا، أي بزيادة قدرها ٤٢ ٣٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ (انظر المرفق الحادي عشر).

٥-٢ العمل الإضافي

٧٥ - تحتم طبيعة عمل المحكمة أن يواصل بعض الموظفين من فئة الخدمات العامة العمل بعد انقضاء ساعات العمل العادية، ولا سيما أثناء انعقاد الدورات. ولا يمكن الاستعاضة دائما عن أحور ساعات العمل الإضافية بالإجازات التعويضية، خاصة في قلم محكمة صغير الحجم. واستنادا إلى الأداء لعام ٢٠٠٩، يصل الاعتماد المطلوب للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى

٣٦ ٠٠٠ يورو. وهو يقل بمبلغ ٣ ٠٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٩-٢٠١٠ تباعا.

٦-٢ المساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات

٧٦ - تماشيا مع الممارسة المتبعة في مؤسسات قضائية دولية أخرى، لا تعين المحكمة الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات على أساس دائم. ويغطي هذا الاعتماد أجور وتكاليف سفر المترجمين الشفويين والمراجعين والمترجمين التحريريين ومشغلي المعدات الصوتية والطابعين الإضافيين المعينين خصيصا لخدمة الدورات التي لا تتعلق مباشرة بالقضايا. كما يغطي الاعتماد تكاليف الموظفين والأفراد الآخرين اللازمين لخدمة الاجتماعات. ويأخذ المبلغ المقترح في الاعتبار أن الموظفين، ولا سيما المترجمون التحريريون والشفويون، ليسوا كلهم متوافرين بسهولة في مقر المحكمة.

٧٧ - ومع أن هناك زيادة في المعدلات المطبقة على المترجمي التحرير والشفويين، فإن بدل الإقامة اليومي المنطبق على هامبورغ قد قل مقارنة بمستواه في ميزانية الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ويُقترح رصد اعتماد قدره ٣٠٠ ٢١٠ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وهو مبلغ ينطوي على زيادة طفيفة قدرها ٢٠٠ يورو مقارنة بالاعتماد الموافق عليه للفترتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٧-٢ المساعدة المؤقتة العامة

٧٨ - تستعين المحكمة بموظفين للمساعدة المؤقتة لمواجهة أعباء العمل في وقت الذروة وتلبية احتياجات محددة أخرى. وغالبا ما تستخدم المساعدة المؤقتة العامة لترجمة الوثائق وتحريرها ونسخها ونشرها ولتوفير المساعدة لموظفي المؤتمرات. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، يُقترح رصد مبلغ كلي قدره ١٠٠ ١١٨ يورو للمساعدة المؤقتة العامة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أي بنقصان قدره ٣ ٠٠٠ يورو عن المبلغ الموافق عليه لكل من الفترتين ٢٠٠٧-٢٠٠٨ و ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٨-٢ التدريب

٧٩ - من اللازم تدريب الموظفين على استخدام الشبكة الحاسوبية والبرمجيات المتخصصة التي يجري تحديثها باستمرار لأداء الوظائف المتعلقة بتجهيز النصوص وقواعد البيانات، بما في

ذلك النظم البيولوجرافية وغيرها من نظم المعلومات. ومن الضروري أيضا توفير التدريب في المسائل المتخصصة، من قبيل النشر المكتبي أو إعداد المراجع للخدمات اللغوية، لكفالة الأداء الفعال في قلم المحكمة. فضلا عن ذلك، يلزم توفير التدريب في مجال تعلم اللغات لزيادة إتقان لغتي المحكمة الرسميتين وتعزيز فعالية العلاقات بين المحكمة والبلد المضيف. فضلا عن ذلك، ولما كانت المحكمة تتبع النظام الموحد للأمم المتحدة، فإن تدريب الموظفين أساسيا لضمان الامتثال للممارسات المقررة في هذا النظام. ويُقترح اعتماد مبلغ ٧٢ ١٠٠ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وهو نفس المبلغ الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الباب ٣

بدل التمثيل

٨٠ - يُدفع بدل تمثيل للرئيس وللمسجل ونائبه وفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة. ويُقترح مبلغ كلي للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ قدره ١١ ٣٠٠ يورو. وهو يزيد بما قدره ١ ٣٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وتعزى هذه الزيادة إلى تقلبات سعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة واليورو.

الباب ٤

السفر في مهام رسمية

٨١ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف سفر الرئيس والقضاة الآخرين، عند الاقتضاء، وسفر المسجل والموظفين، في مهام رسمية تتعلق بأعمال المحكمة. ويصل الاعتماد المقترح للسفر في مهام رسمية في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٢ إلى مبلغ قدره ١٨٥ ٣٠٠ يورو. وهو نفس المبلغ الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الباب ٥

الضيافة

٨٢ - يُقترح رصد مبلغ ١٣ ٩٠٠ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وهو نفس المبلغ الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الباب ٦

نفقات التشغيل

٦-١ صيانة أماكن العمل، بما في ذلك الأمن

٨٣ - يتعين على المحكمة أن تدير مبنى حديثا كبيرا مزودا بمعدات معقدة. وبموجب الاتفاق المبرم مع البلد المضيف بشأن أماكن العمل، يجب صيانة المعدات التقنية التي زُود بها المبنى (نظم الأمن، والتدفئة، والتبريد، وتكنولوجيا قاعات المحاكم، والتركيبات الكهربائية، والمصاعد، ونظام إطفاء الحرائق بالرش، والتهوية، ونظام الإنذار بالحرائق، والأبواب التي تعمل بالكهرباء، وما إلى ذلك) وفقا لأعلى المعايير المطبقة في البلد المضيف. ولهذا الغرض، يوجد لدى قلم المحكمة حاليا ٢٧ عقدا للصيانة، وهي عقود تُستعرض باستمرار ويُعاد التفاوض عليها بانتظام.

٨٤ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والمحكمة مرتبطة بعقد مع شركة Thyssen Krupp Industrie service لتقديم الخدمات المتعلقة بتسيير أماكن العمل وإدارتها وصيانتها، من قبيل خدمات النظافة، وإزالة الثلج والجليد، والتخلص من النفايات، والأعمال المتصلة بإمدادات الماء والطاقة، والعناية بالحدائق. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمت المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عقدا لكفالة الأمن على مدار الساعة في أماكن عملها.

٨٥ - ويتعين من حين لآخر أن تجري المحكمة الإصلاحات الصغيرة المنصوص عليها في اتفاق أماكن العمل. وتحتاج صيانة المبنى إلى المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) فضلا عن اللوازم والتأمين. واستنادا إلى تطور تكاليف المرافق في السنوات السابقة وتقديرات عام ٢٠١٠، يُتوقع أن تكون التكلفة الإجمالية للمرافق في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ أعلى بكثير من المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٨٦ - وإلى جانب الزيادة المذكورة أعلاه في المرافق، طُبِق معدل تضخم بنسبة ١,٤٧ في المائة على عناصر أخرى في هذا البند من الميزانية. وعلى هذا الأساس، يُقترح مبلغ قدره ٢٠٩٩ ١٠٠ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ٦٦ ٠٠٠ يورو، عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وترد في المرفق العاشر تفاصيل النفقات المتصلة بصيانة أماكن العمل.

٢-٦ استئجار وصيانة المعدات

٨٧ - تبين أن استئجار المعدات لفترات قصيرة أو طويلة أوفر من شرائها. إذ يمكن بذلك تفادي تكاليف الصيانة الناشئة عن شراء هذه المعدات. واستنادا إلى الخبرة السابقة، يقترح اعتماد مبلغ ٤٠٠ ٣٦١ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وهو نفس المبلغ الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣-٦ الاتصالات

٨٨ - تشمل مصروفات المحكمة تحت بند الاتصالات رسوم البريد وخدمات حامل الحقيبة؛ والمكالمات الهاتفية؛ وخدمات الفاكس والبريد الإلكتروني؛ والتحاوور عن بعد صوتيا وبالفيديو؛ ووصلات الإنترنت، والاطلاع على قواعد البيانات.

٨٩ - ويتضمن الاعتماد المخصص للاتصالات عن طريق الهاتف والفاكس والإنترنت وخدمات حامل الحقيبة تكلفة الاتصال بين قلم المحكمة والقضاة المشتغلين من مساكنهم. ويشمل أيضا تكاليف استئجار الخطوط الهاتفية اللازمة لتحقيق الكفاءة المثلى في تشغيل موقع على شبكة الإنترنت وتأمين الاتصالات عبر البريد الإلكتروني ووصلات شبكة الإنترنت في أماكن العمل. وفي ضوء الخبرة السابقة ولكي تكون الزيادة في أدنى حدودها، يقترح مبلغ قدره ٢٠٠ ١٩٧ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وهو نفس المبلغ الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٤-٦ خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)

٩٠ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف الخدمات المتنوعة اللازمة للمحكمة والتي يتعذر قيدها تحت أي من البنود المدرجة في الميزانية. وتندرج في هذا الإطار تكاليف من قبيل الرسوم المصرفية وتسويات تقلب أسعار الصرف. ويقترح مبلغ قدره ٤٠ ٠٠٠ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أي بنقصان قدره ٢٠٠ ١ يورو عن المبلغ الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٥-٦ اللوازم والمواد

٩١ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف اللوازم المكتبية وغيرها من اللوازم والمواد والخدمات في أماكن العمل. واستنادا إلى الخبرة السابقة ولكي تكون الزيادة في أدنى حدودها، يقترح مبلغ قدره ٩٠٠ ١٢٣ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وهو نفس المبلغ الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٦-٦ الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)

٩٢ - عملا بالنظام المالي للمحكمة، عين اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ شركة BDO Deutsche Warentreuhand AG لتتولى مهمة مراجعة الحسابات المالية للفترتين الماليين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٢ (انظر SPLOS/184، الفقرة ٥١). ويقترح مبلغ ١١ ٥٠٠ يورو لتغطية النفقات ذات الصلة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ استنادا إلى عرض الشركة المذكورة (انظر SPLOS/176) ويقل هذا المبلغ ٣ ١٠٠ يورو عن مستوى الاعتماد الذي أقر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الباب ٧

المكتبة والتكاليف المتصلة بها

٩٣ - من الضروري تزويد المحكمة بمرافق مكتبية جيدة حتى تقوم بعملها بفعالية. فالقضاة وموظفو قلم المحكمة والدول والكيانات التي قد تمثل أطرافا أمامها بحاجة إلى أن يكون في متناولها مجموعة شاملة من المؤلفات عن القانون الدولي العام وقانون البحار والقانون البحري والقانون التجاري وقانون التعدين وقانون البيئة. وبالنظر إلى نطاق ولاية المحكمة، يتعين أن تضم المكتبة أيضا مواد بشأن مواضيع علمية شتى تتصل اتصالا وثيقا بأعمال المحكمة.

١-٧ شراء الكتب والمنشورات

٩٤ - ينبغي أن تجمع المكتبة منشورات تشكل نواة مجموعة أساسية في القانون الدولي. ويجدر بالذكر أن التكاليف السنوية لاقتناء هذه المواد، ومنها تكاليف المنشورات المسلسلة، تتذبذب، كما أن التكاليف المتصلة بها، لا سيما الشحن، كثيرا ما تكون عالية جدا. وتشارك المكتبة أيضا في قواعد بيانات شتى توفر وسيلة هامة وسريعة للاطلاع على أنواع معينة من المعلومات العلمية والقانونية. وتتألف مجموعات المكتبة في الوقت الحالي من ٩ ٠٤٢ مجلدا و ٨ ٧٩٦ مجلدا مسلسلا، فضلا عن ٢ ٤٤٠ من مجلدات مجموعات المعاهدات.

٩٥ - وقد ارتفع إلى حد كبير سعر الكتب والمنشورات والاشتراكات. وارتفعت أيضا الاشتراكات الإلكترونية ارتفاعا كبيرا. ولكي تكون الزيادة في أدنى حدودها، يقترح مع ذلك تخصيص مبلغ ٦٠٠ ٢٣٤ يورو في ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وهو نفس المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٣-٧ الطباعة والتجليد الخارجيان

٩٦ - يغطي هذا الاعتماد تكاليف إصدار ونشر الوثائق وغيرها من المواد، من قبيل الأحكام والمرافعات في القضايا، وتوزيع الوثائق الأخرى مثل الحولية والنصوص الأساسية ودليل إجراءات القضايا التي تُعرض على المحكمة والتقارير السنوي والنشرات الإعلامية عن المحكمة والأقراص المدججة. وإضافة إلى ذلك، يلزم أن تقوم المكتبة بتجليد الكتب والمجلات. واستنادا إلى الأداء في السنوات السابقة ولكي تكون الزيادة في أدنى حدودها، يقترح مبلغ ٩٠ ٠٠٠ يورو للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وهو مبلغ يقل ٢ ٤٠٠ يورو عن الاعتماد الموافق عليه للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الجزء باء

النفقات غير المتكررة

الباب ٨

الأثاث والمعدات

٩٧ - يغطي هذا الاعتماد تكلفة شراء معدات وأثاث المكاتب. وتستند تقديرات النفقات غير المتكررة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى احتياجات المحكمة من معدات المكاتب، ومعدات المحفوظات (تجهيز البيانات ونظم تخزين المحفوظات واسترجاعها، والمسائل القانونية، وما إلى ذلك)، والبرمجيات والمعدات وتعهده الموقع على شبكة الإنترنت وتطويره. وتراعى أيضا الحاجة إلى استبدال المعدات القديمة، ولا سيما المعدات الإلكترونية.

١-٨ شراء المعدات

٩٨ - وافق الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف على تخصيص مبلغ ٨٠٠ ١٥٤ يورو لشراء المعدات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وفي ضوء الأداء في عام ٢٠٠٩، يقترح للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ نفس المبلغ المعتمد للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وهو ٨٠٠ ١٥٤ يورو.

الباب ٩

التغييرات في المباني

٩٩ - لا تطلب أي اعتمادات تحت هذا البند من الميزانية.

الجزء دال

صندوق رأس المال المتداول

١٠٠ - أذن الاجتماع الثامن للدول الأطراف في عام ١٩٩٨ بإنشاء صندوق لرأس المال المتداول لضمان استمرارية العمليات في حالة حدوث أوجه عجز مؤقت في الأموال، وإتاحة القدرات المالية الضرورية للمحكمة للنظر في القضايا، وخاصة منها تلك التي تتطلب إجراءات عاجلة.

١٠١ - ولخدمة أغراض المحكمة اعتُبر أن مبلغا يعادل تقريبا نسبة ٨ في المائة من الميزانية السنوية (٤ في المائة من ميزانية فترة السنتين) يكفي لأداء الغرض وفقا لممارسات الأمم المتحدة. والمبلغ المتاح للمحكمة حاليا هو ١١٨ ٥٤٢ يورو، وهو ناتج عن تحويل عملة مبلغ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفقا للنظام المالي للمحكمة.

١٠٢ - وإضافة إلى مبلغ الـ ٦٥٠ ٠٠٠ دولار المشار إليه أعلاه، وافق الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف المعقود في عام ٢٠٠٢، على أساس استثنائي، على اعتماد مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار (وهو جزء من وفورات الفترة المالية ٢٠٠١)، لحساب صندوق رأس المال المتداول للمحكمة، لإعطائها القدرة المالية، في حالة حدوث أوجه عجز مؤقت في الأموال، على النظر في القضايا التي لا يمكن تغطية تكاليفها من التكاليف المخصصة للقضايا، أو من الأموال المنقولة بين أبواب الاعتمادات (SPLOS/L.28). وتم تحويل عملة هذا المبلغ إلى ٤١٧ ٠١٤ يورو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وفقا للنظام المالي للمحكمة.

١٠٣ - ويمثل المستوى الحالي البالغ ١١٨ ٥٤٢ يورو ٢,٥٧ في المائة من الميزانية المقترحة للمحكمة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وسيكون مبلغ ١٤٤ ٨٤٣ يورو (الذي يمثل ٤,٠ في المائة من ميزانية فترة السنتين) مستوى مناسباً في صندوق رأس المال المتداول. ومن ثم، من الضروري توفير تمويل إضافي قدره ٣٠١ ٠٢٦ يورو لجعل صندوق رأس المال المتداول كافياً وفقا لممارسات الأمم المتحدة. ولكي تكون الزيادة في ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ في أدنى حدودها، لم تقترح المحكمة أي زيادة في صندوق رأس المال المتداول للفترة المالية ٢٠١١-٢٠١٢.

المرفق الأول

ميزانيات المحكمة للفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٢٠١١-٢٠١٢

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة
الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٥	الأداء للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الأداء للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨	الأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠
(تشمل الميزانية التكميلية باليورو ^(١))	٢٠٠٦ باليورو	٢٠٠٧ باليورو	٢٠٠٨ باليورو	٢٠٠٩ باليورو ^(ب)	٢٠١٠ باليورو	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ باليورو	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢ باليورو	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١١	النقصان/الزيادة في فترة السنتين الحواشي
ألف	المفقات المتكررة
١	القضاة	٤,٠٩٩ ٨٣٠	٣ ٩٠٠ ٧٩٤	٤ ٣٨٥ ٩٠٠	٤ ١٥٣ ٢٠٤	٤ ٥٩٣ ٨٠٠	٤ ٤٧٥ ٣٤٢	٤ ٥٧٩ ١٧٣	٥ ٠٥٤ ٥٠٠	٤ ٦٠ ٧٠٠
١-١	البدلات السنوية	٢ ٥٢٥ ٢٩٨	٢ ٥٣٩ ٨٧٣	٢ ٧٢٠ ٠٠٠	٢ ٦٦٩ ٤٣٢	٢ ٨٥٨ ٨٠٠	٢ ٤٦٥ ٥٧٤	١ ٤٦٥ ٥٧٤	١ ٤٦٥ ٥٧٤	٢ ٩٣١ ١٠٠
٢-١	البدلات الخاصة	٧٢٢ ٩٣٢	٦٧٦ ٧٦٠	٧١٩ ٦٠٠	٧٠٧ ٠٩٦	٨٠٥ ٩٠٠	٣٨٩ ٣٣٤	٣٨٩ ٣٣٤	٣٨٩ ٣٣٤	٧٧٨ ٧٠٠
٣-١	السفر لحضور الدورات	٢٤٦ ٣٠٠	٢٣٨ ٢٧١	٢٥٦ ٥٠٠	٢١٣ ٤١١	٢٦٧ ٦٠٠	١٣٧ ٧٢٦	١٣٩ ٧٥١	٢٧٧ ٥٠٠	٩ ٩٠٠	(٢)
٤-١	نظام المعاشات التقاعدية	٤٨٥ ٨٠٠	٣٥٥ ٣٦٣	٥٨٧ ٥٠٠	٤٧٣ ٠٠٩	٥٨٧ ١٠٠	٣٤٦ ٢٠٠
١-٤-١	المعاشات التقاعدية قيد الدفع	٣٢٢ ٢٣٩	٣٢٢ ٢٣٩	٦٤٤ ٥٠٠	(٢)
٢-٤-١	معاشات تقاعدية لسبعة قضاة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١	٥٧ ٧٦٤	٢٣١ ٠٥٥	٢٨٨ ٨٠٠	(٢)
٥-١	التكاليف العامة	١١٩ ٥٠٠	٩٠ ٥٢٧	١٠٢ ٣٠٠	٩٠ ٢٥٦	٧٤ ٤٠٠	١٠٢ ٧٠٥	٣١ ٢٢٠	١٣٣ ٩٠٠	٥٩ ٥٠٠	(٢)
٢	تكاليف الموظفين	٦ ٦٣٢ ٧٠٠	٦ ٣٤٤ ٤٠٠	٦ ٩٨٥ ٨٠٠	٦ ٦٩٠ ٦٣٥	٧ ٠٥٤ ٦٠٠	٣ ٦٦٣ ٣٣٥	٣ ٦٧٤ ٢١٠	٧ ٣٣٧ ٥٠٠	٢ ٨٢ ٩٠٠
١-٢	الوظائف الثابتة	٥ ٦٦١ ٥٠٠	٤ ٢٠٥ ٠٦٢	٥ ٦٦٨ ٨٠٠	٤ ٤٤٠ ٧٣٩	٥ ٧٩٠ ٤٠٠	٢ ٩٨٧ ٠٠٠	٢ ٩٨٧ ٠٠٠	٥ ٩٧٤ ٠٠٠	١ ٨٣ ٦٠٠	(٢)
٢-٢	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين/مبالغ دائنة	١ ٣٠٣ ٥٠٠	١ ١٤٤ ٦٠٠	١ ١٧٠ ٤٠٠	٥٥٣ ٦٠٠	٥٥٣ ٦٠٠	١ ١٠٧ ٢٠٠	٦٣ ٢٠٠
٣-٢	رد الضرائب الوطنية	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٥ ٥٦٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
٤-٢	التكاليف العامة للموظفين	١ ٧٩٢ ٩٠٠	١ ٧٢٤ ٤٨٩	١ ٩٩١ ٩٠٠	١ ٨٠٩ ١٦١	١ ٩٩١ ٩٠٠	١ ٠١٧ ١١٣	١ ٠١٧ ١١٣	٢ ٠٣٤ ٢٠٠	٤٢ ٣٠٠
٥-٢	العمل الإضافي	٣٩ ٠٠٠	٣٦ ٧٥٣	٣٩ ٠٠٠	٣٢ ٩٨٦	٣٩ ٠٠٠	١٨ ٠١٠	١٨ ٠١٠	٣٦ ٠٠٠	٣ ٠٠٠
٦-٢	المساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات	٢١٣ ٤٠٠	١٨٤ ٨٧٥	٢١٠ ٥٠٠	١٩٢ ٥٦٢	٢١٠ ٥٠٠	٩٩ ٧٣٧	١١٠ ٦١٢	٢١٠ ٣٠٠	٢٠٠
٧-٢	المساعدة العامة المؤقتة	١٣٣ ١٠٠	١١٧ ٣٩٩	١٢١ ١٠٠	١٢٠ ٥٨٤	١٢١ ١٠٠	٥٩ ٠٢٥	٥٩ ٠٢٥	١١٨ ١٠٠	٣ ٠٠٠
٨-٢	التدريب	٦٦ ٣٠٠	٤٥ ٨٢٢	٦٩ ١٠٠	٦٩ ٠٤٠	٧٢ ١٠٠	٣٦ ٠٥٠	٣٦ ٠٥٠	٧٢ ١٠٠	صفر

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة
للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٥	الأداء للفترة ٢٠٠٥-	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-	الأداء للفترة ٢٠٠٧-	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١١
(تشمل الميزانية التكميلية باليورو) ^(١)	٢٠٠٦ باليورو	٢٠٠٧ باليورو	٢٠٠٧ باليورو	٢٠٠٨ باليورو	٢٠١١ باليورو	٢٠١٢ باليورو
الحواشي	النقصان/الزيادة في فترة السنتين
٣	بدل التمثيل	١٢ ٢٠٠	١٢ ١٨٨	١٢ ٨٠٠	١٠ ٧٩٨	١٠ ٠٠٠	١١ ٣٠٠	١ ٣٠٠
٤	السفر في مهام رسمية	١٧٢ ٢٠٠	١٦٩ ٣٤٨	١٧٧ ٦٠٠	١٧٧ ٥٩٨	١٨٥ ٣٠٠	١٨٥ ٣٠٠	صفر
٥	الضيافة	١٣ ٢٠٠	١٢ ٩٢٩	١٣ ٥٠٠	١٢ ٨٦٠	١٣ ٩٠٠	١٣ ٩٠٠	صفر
٦	نفقات التشغيل	٢ ٦٥٣ ٧٠٠	٢ ٤٨٣ ٩٣١	٢ ٦٥٤ ١٠٠	٢ ٥٥٩ ٨٩١	٢ ٧٧١ ٤٠٠	٢ ٨٣٣ ١٠٠	٦١ ٧٠٠
١-٦	صيانة الأماكن بما في ذلك الأمن	١ ٩٥٣ ٠٠٠	١ ٩٠٥ ٢٤٥	١ ٩٥٣ ٠٠٠	١ ٩١٩ ٠٣٠	٢ ٠٣٣ ١٠٠	٢ ٠٩٩ ١٠٠	٦٦ ٠٠٠
٢-٦	استئجار وصيانة المعدات	٣٣٢ ٦٠٠	٣٠٧ ٦٠١	٣٤٦ ٤٠٠	٣١٠ ٩٦٦	٣٢١ ٤٠٠	٣٦١ ٤٠٠	صفر
٣-٦	الاتصالات	١٨٢ ٧٠٠	١٤٤ ٨٢٧	١٨٩ ٠٠٠	١٧٥ ٢١٤	١٩٧ ٢٠٠	١٩٧ ٢٠٠	صفر
٤-٦	خدمات ورسوم متنوعة (بما في ذلك الرسوم المصرفية)	٣٧ ٩٠٠	٢٩ ٧٧٩	٣٩ ٥٠٠	٢٧ ٧٨٧	٤١ ٢٠٠	٤٠ ٠٠٠	١ ٢٠٠
٥-٦	اللوازم والمواد	١١٤ ٧٠٠	٨٩ ٤٧٩	١١٨ ٧٠٠	١١٨ ٦٩٤	١٢٣ ٩٠٠	١٢٣ ٩٠٠	صفر
٦-٦	الخدمات الخاصة (المراجعة الخارجية للحسابات)	٣٢ ٨٠٠	٧ ٠٠٠	٧ ٥٠٠	٨ ٢٠٠	١٤ ٦٠٠	١١ ٥٠٠	٣ ١٠٠
٧	المكتبة والتكاليف ذات الصلة	٣١٧ ٠٠٠	٣٠١ ٣٢٥	٣١٧ ٠٠٠	٣١٥ ٩٤١	٣٢٧ ٠٠٠	٣٢٤ ٦٠٠	٢ ٤٠٠
١-٧	شراء الكتب والمنشورات	٢٢٧ ٤٠٠	٢١٢ ٢٧١	٢٢٧ ٤٠٠	٢٢٧ ٣٧٦	٢٣٤ ٦٠٠	١١٧ ٣٠٠	صفر
٢-٧	تكاليف بدء تشغيل المكتبة
٣-٧	الطباعة والتجليد الخارجيان	٨٩ ٦٠٠	٨٩ ٠٥٤	٨٩ ٦٠٠	٨٨ ٥٦٥	٩٢ ٤٠٠	٤٥ ٠٠٠	٢ ٤٠٠
باء	النفقات غير المتكررة
٨	الأثاث والمعدات	١٥٠ ٠٠٠	١٤٤ ٤٢٩	١٥٠ ٠٠٠	١٤٩ ١٨٧	١٥٤ ٨٠٠	١٥٤ ٨٠٠	صفر
١-٨	شراء المعدات	١٥٠ ٠٠٠	١٤٤ ٤٢٩	١٥٠ ٠٠٠	١٤٩ ١٨٧	١٥٤ ٨٠٠	١٥٤ ٨٠٠	صفر
٢-٨	شراء المعدات الخاصة
٩	التغييرات في المباني
جيم	التكاليف المتصلة بالقضايا
صفر	صفر

الجزء/الباب	وجه الإنفاق	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٥	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٦	الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٧	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢	الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١١	النقصان/الزيادة في فترة السنتين الحواشي
بالبيورو ^(١)	بالبيورو	بالبيورو	بالبيورو	بالبيورو	بالبيورو	بالبيورو	بالبيورو
١٠	القضاة	١ ٧٩٧ ٨٦٩	١٩ ٦٦٩	١ ٨٥١ ٧٠٠	٣٨٧ ٠٤٤	٢ ٠٣٠ ٩٠٠	٢ ٨٠٦ ٨٠٨	١ ٠٠٢ ١٩٠	٣ ٨٠٩ ٠٠٠	١ ٧٧٨ ١٠٠
١-١٠	البدلات الخاصة	١ ٤٤٩ ٩٣٣	٩ ٨٤٠	١ ٤٨٨ ٥٠٠	٣١٩ ٣٥٥	١ ٦٤٧ ٦٠٠	٢ ٢٨٢ ٦٢٤	٨٠٤ ٩٥١	٣ ٠٨٧ ٦٠٠	١ ٤٤٠ ٠٠٠
٢-١٠	أتعاب القضاة المخصصين	٨٨ ٤٣٦	صفر	٩٢ ١٠٠	٥ ١٩٩	١٠٠ ٢٠٠	٢٢١ ٠٨٧	٥٠ ٢٥٣	٢٧١ ٣٠٠	١٧١ ١٠٠
٣-١٠	سفر القضاة إلى الاجتماعات، بما في ذلك القضاة المخصصون	٢٥٩ ٥٠٠	٩ ٨٢٩	٢٧١ ١٠٠	٦٢ ٤٩٠	٢٨٣ ١٠٠	٣٠٣ ٠٩٧	١٤٦ ٩٨٦	٤٥٠ ١٠٠	١٦٧ ٠٠٠
١١	تكاليف الموظفين	٥٣٨ ٢٠٠	٤ ٦١٦	٥٥٤ ٣٠٠	١٦٨ ٨٧٥	٥٨٠ ٩٠٠	١ ٠٦٥ ٩٣٥	٢٨٨ ٥٨٧	١ ٣٥٤ ٦٠٠	٧٧٣ ٧٠٠
١-١١	المساعدة المؤقتة اللازمة للجلسات	٤٩٣ ٢٠٠	٤ ٦١٦	٥٠٩ ٣٠٠	١٤٧ ٣١٦	٥٣٥ ٩٠٠	١ ٠٠٩ ٦٨٥	٢٦٦ ٠٨٧	١ ٢٧٥ ٨٠٠	٧٣٩ ٩٠٠
٢-١٠	العمل الإضافي	٤٥ ٠٠٠	صفر	٤٥ ٠٠٠	٢١ ٥٥٩	٤٥ ٠٠٠	٥٦ ٣٥٠	٢٢ ٥٠٠	٧٨ ٨٠٠	٣٣ ٨٠٠
دال	صندوق رأس المال المتداول	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	١٦ ٣٨٦ ٨٩٩	١٣ ٣٩٣ ٦٢٩	١٧ ٢١٤ ٧٠٠	١٤ ٧٣٨ ٠٣٣	١٧ ٧٢٢ ٦٠٠	١١ ٧٥٤ ٨٦٤	٩ ٣٢٣ ٥٢٦	٢١ ٠٧٨ ٦٠٠	٣ ٣٥٦ ٠٠٠

سعر صرف ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة = ٠,٦٦١ يورو (حسب سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٠)

معامل التضخم = ١,٤٧ في المائة

(أ) استنادا إلى الوثائق SPLOS/117 و SPLOS/132 و SPLOS/133.

(ب) استنادا إلى الوثيقتين SPLOS/180 و SPLOS/200.

(ج) عدلت الأرقام مراعاة معدل تضخم بنسبة ١,٤٧ في المائة.

(د) معاشات تقاعدية قيد الدفع حاليا.

(هـ) معاشات تقاعدية لسبعة قضاة تنتهي خدمتهم في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وسيوقف المبلغ الفعلي الذي سيدفع على نتائج انتخابات عام ٢٠١١.

(و) لم تكن هناك انتخابات رئاسية في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وسترتب تكاليف الاستمرار في المنصب والإعادة إلى الوطن بالنسبة لرئيس المحكمة في عام ٢٠١١.

(ز) نظام معلومات الميزانية، التكاليف القياسية للمرتبات - الإصدار ٥، السارية بالنسبة للاهاي لسنة ٢٠١١.

المرفق الثاني

موظفو الفئة الفنية في قلم المحكمة في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٢

الرتبة	المهام	عدد الوظائف	التكاليف الموحدة (بدولارات الولايات المتحدة)	صافي التكاليف الموحدة (بدولارات الولايات المتحدة)	الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (بدولارات الولايات المتحدة)
أمين عام مساعد	المسجل	١	٢٤٣ ٦٢٨	١٩٩ ٧٨٤	٤٣ ٨٤٤
مد-٢	نائب المسجل	١	٢٠٨ ٢٨٢	١٦٩ ٥٠٠	٣٨ ٧٨٢
ف-٥	رئيس الإدارة	١	١٥٦ ٦٦٣	١٣٢ ٠٧٤	٢٤ ٥٨٩
ف-٥	رئيس الخدمات اللوجستية	١	١٥٦ ٦٦٣	١٣٢ ٠٧٤	٢٤ ٥٨٩
ف-٤	أمين مكتبة	١	١٥١ ٠٥٨	١٢٦ ٧٤١	٢٤ ٣١٧
ف-٤	رئيس شؤون الميزانية والمالية	١	١٥١ ٠٥٨	١٢٦ ٧٤١	٢٤ ٣١٧
ف-٤	مترجم تحريري/مراجع	١	١٥١ ٠٥٨	١٢٦ ٧٤١	٢٤ ٣١٧
ف-٤	موظف قانوني	٢	٣٠٢ ١١٧	٢٥٣ ٤٨٢	٤٨ ٦٣٥
ف-٣	موظف قانوني	١	١١٧ ٠٦٨	٩٨ ٢٦٥	١٨ ٨٠٣
ف-٣	موظف لتكنولوجيا المعلومات	١	١١٧ ٠٦٨	٩٨ ٢٦٥	١٨ ٨٠٣
ف-٣	مترجم تحريري	١	١١٧ ٠٦٨	٩٨ ٢٦٥	١٨ ٨٠٣
ف-٣	موظف إداري (للدعم/إدارة المباني)	١	١١٧ ٠٦٨	٩٨ ٢٦٥	١٨ ٨٠٣
ف-٢	موظف اشتراكات/ميزانية	١	١١٤ ١٧٥	٩٧ ١٨٠	١٦ ٩٩٥
ف-٢	موظف قانوني معاون	١	١١٤ ١٧٥	٩٧ ١٨٠	١٦ ٩٩٥
ف-٢	موظف محفوظات	١	١١٤ ١٧٥	٩٧ ١٨٠	١٦ ٩٩٥
ف-٢	موظف صحفي	١	١١٤ ١٧٥	٩٧ ١٨٠	١٦ ٩٩٥
المجموع	١٧	٢ ٤٤٥ ٤٩٩	٢ ٠٤٨ ٩١٧	٣٩٦ ٥٨٢
المجموع باليورو (مُقَرَّب)	١ ٧٥٥ ٩٠٠	١ ٤٧١ ١٠٠	٢٨٤ ٨٠٠
مجموع فترة السنتين باليورو (مُقَرَّب)	٣ ٥١١ ٨٠٠	٢ ٩٤٢ ٢٠٠	٥٦٩ ٦٠٠

ملحوظة: تستند الأرقام وسعر الصرف الوارد إلى التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٥، السارية بالنسبة لنهاي عام ٢٠١١.

المرفق الثالث

موظفو فئة الخدمات العامة في قلم المحكمة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (بدولارات الولايات المتحدة)	صافي التكاليف الموحدة (بدولارات الولايات المتحدة)	التكاليف الموحدة (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد الوظائف	المهام	الرتبة
الرتبة الرئيسية
٢٢ ٧٥٢	٦٧ ٥٨٤	٩٠ ٣٣٦	١	مساعد إداري (شؤون الموظفين)
١٢ ٦٧٢	٧٧ ٦٦٤	٩٠ ٣٣٦	١	مساعد إداري (المشتريات)
١٢ ٦٧٢	٧٧ ٦٦٤	٩٠ ٣٣٦	١	منسق ميان
١٢ ٦٧٢	٧٧ ٦٦٤	٩٠ ٣٣٦	١	مساعد نظم حاسوبية
١٢ ٦٧٢	٧٧ ٦٦٤	٩٠ ٣٣٦	١	المنشورات/مساعد شخصي (المسجل)
الرتب الأخرى
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	مساعد إداري
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	مساعد إداري (الاشتراكات)
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	مساعد لشؤون المؤتمرات/الوثائق
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	مساعد مالي
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	مساعد مالي (حسابات الدفع)
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	مساعد لشؤون المكتبة
٤٠ ١٢٨	١٢٨ ٢٥٦	١٦٨ ٣٨٤	٢	مساعد لغوي/دعم قضائي
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	مساعد لشؤون الموظفين
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	مساعد شخصي (رئيس المحكمة)
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	مساعد شخصي (نائب المسجل)
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	موظف استقبال
٢٠ ٠٦٤	٦٤ ١٢٨	٨٤ ١٩٢	١	موظف أمن أقدم/مشرف على المباني
٤٠ ١٢٨	١٢٨ ٢٥٦	١٦٨ ٣٨٤	٢	موظف أمن/سائق
٣٧٤ ٤٠٠	١ ٣٤٠ ١٦٠	١ ٧١٤ ٥٦٠	٢٠	المجموع
٢٦٨ ٨٠٠	٩٦٢ ٢٠٠	١ ٢٣١ ١٠٠	المجموع باليورو (مُقَرَّب)
٥٣٧ ٦٠٠	١ ٩٢٤ ٤٠٠	٢ ٤٦٢ ٢٠٠	مجموع فترة السنتين باليورو (مُقَرَّب)

ملحوظة: تستند الأرقام وسعر الصرف الوارد إلى التكاليف القياسية للمرتبات، الإصدار ٥، السارية بالنسبة للاهاي لعام ٢٠١١.

المرفق الرابع مقارنة الاحتياجات من الوظائف

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	مجموع وظائف الفئة الفنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة (الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الأخرى)	مجموع وظائف الفئة الخدمات العامة
١	١	صفر	٢	٥	٣	٥	١٧	٥	١٥	٣٧

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	مجموع وظائف الفئة الفنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة (الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الأخرى)	مجموع وظائف الفئة الخدمات العامة
١	١	صفر	٢	٥	٤	٤	١٧	٥	١٥	٣٧

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	مجموع وظائف الفئة الفنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة (الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الأخرى)	مجموع وظائف الفئة الخدمات العامة
١	١	صفر	٢	٥	٤	٤	١٧	٥	١٥	٣٧

الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٢

أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-١/٢	مجموع وظائف الفئة الفنية وما فوقها	فئة الخدمات العامة (الرئيسية)	فئة الخدمات العامة (الأخرى)	مجموع وظائف الفئة الخدمات العامة
١	١	صفر	٢	٥	٤	٤	١٧	٥	١٥	٣٧

المرفق الخامس

القضاة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١ - الأعمال القضائية غير المتصلة بالقضايا

٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	بـ	دولارات	الولايات المتحدة الأمريكية
بالْيورو شاملا تسوية مقر العمل	بالْيورو شاملا تسوية مقر العمل	بالْيورو شاملا تسوية مقر العمل	الولايات المتحدة الأمريكية	بـ	دولارات
٢٥١٥٠٤٠	١٢٥٧٥٢٠	١٢٥٧٥٢٠	١١١٠٦٤٠	٢٠ × ٣/١٦٦ ٥٩٦	١ - البدل السنوي
٢٢٨٦٤٠	١١٤٣٢٠	١١٤٣٢٠	١٠٠٩٦٧	٢٠ × ٢٠ × ٢٢٠/٣/١٦٦ ٥٩٦	٢ - البدل الخاص (٢٠ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)
٣٨٧٢٩٦	١٩٣٦٤٨	١٩٣٦٤٨	٢٦١٠٧٢	٢٠ × ٢٨ × ١,٤ × ٣٣٣	٣ - بدل الإقامة (٢٨ يوما)
١١٤٣٢٠	٥٧١٦٠	٥٧١٦٠	٥٠٤٨٤	٢٠ × ١٠ × ٢٢٠/٣/١٦٦ ٥٩٦	٤ - البدل الخاص للأعمال التحضيرية (١٠ أيام/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) خاضع لإذن رئيس المحكمة
٤٨٤١٢	٢٤٢٠٦	٢٤٢٠٦	٣٢٦٣٤	١٠ × ٧ × ١,٤ × ٣٣٣	٥ - بدل الإقامة للأعمال التحضيرية (٧ أيام لعشرة قضاة) خاضع لإذن رئيس المحكمة
٣٧٧٢٥٦	١٨٨٦٢٨	١٨٨٦٢٨	١٦٦٥٩٦	١٦٦ ٥٩٦	٦ - البدل السنوي لرئيس المحكمة
٢٢٢٣٠	١١١١٥	١١١١٥	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٧ - البدل الخاص لرئيس المحكمة
٩٦٨٢	٤٨٤١	٤٨٤١	٦٥٢٧	١,٤ × ٣٣٣ × ١٤	٨ - البدلات الخاصة لنائب رئيس المحكمة
٦٩٤٠	٣٤٧٠	٣٤٧٠	٣٤٦٤	٩٤ + (٢٢٠/٣/١٦٦ ٥٩٦) × ١٠	بدل الإقامة عن ١٤ يوما البدلات الخاصة عن ١٠ أيام
١٨٥٤٩٠٨	١٨٥٤٩٠٨	١٧٤٧٣٨٤	المجموع
٣٧٠٩٨١٦	المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين
٣٧٠٩٨٠٠	المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين (مُقَرَّب)
٢٩٣١١٤٨	١٤٦٥٥٧٤	١٤٦٥٥٧٤	مجموع البدلات السنوية باليورو (رئيس المحكمة والقضاة الآخرون) (البند ١، و ٦-٨)
٧٧٨٦٦٨	٣٨٩٣٣٤	٣٨٩٣٣٤	مجموع البدلات الخاصة باليورو (بما في ذلك بدل الإقامة اليومي) (البند ٢-٥)

ملاحظة: بدل الإقامة اليومي تحدده لجنة الخدمة المدنية الدولية وهو عرضة للتغيير.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة ٣٣٣ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو ٢٤٧ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ = ٠,٧٤١.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ في آذار/مارس ٢٠١٠ = ٥٢,٨٠ في المائة.

المرفق السادس

التكاليف العامة للقضاة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

٢٠١١ عام	بدولارات الولايات المتحدة	باليورو
١ -	التكاليف العامة لرئيس المحكمة
منحة الإعادة إلى الوطن	٢٣ ٠٩٧	١٧ ١١٥
منحة الانتداب	٥٢ ٥٩١	٣٨ ٩٧٠
منحة التعليم	٩ ٤٤٧	٧ ٠٠٠
تكاليف نقل الأمتعة الشخصية لـ ٧ قضاة تنتهي خدمتهم في عام ٢٠١١ @ ٢٠٠٠ يورو	١١ ٣٣٦	٨ ٤٠٠
٢ -	رد الضرائب الوطنية	٣٣ ٧٣٨	٢٥ ٠٠٠
٣ -	التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	٨ ٣٩٤	٦ ٢٢٠
المجموع	١٣٨ ٦٠٣	١٠٢ ٧٠٥
٢٠١٢ عام
١ -	التكاليف العامة لرئيس المحكمة
السفر في إجازة زيارة الوطن	صفر	صفر
منحة التعليم	صفر	صفر
٢ -	رد الضرائب الوطنية	٣٣ ٧٣٨	٢٥ ٠٠٠
٣ -	التأمين ضد الحوادث المتصلة بالعمل	٨ ٣٩٤	٦ ٢٢٠
المجموع	٤٢ ١٣٢	٣١ ٢٢٠
المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين	١٣٣ ٩٢٥
المجموع باليورو لميزانية فترة السنتين (مُقَرَّب)	١٣٣ ٩٠٠

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ = ٠,٧٤١

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة ٣٣٣ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي باليورو = ٢٤٧ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

المرفق السابع

التكاليف المتصلة بالقضايا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١

الأعمال القضائية المتصلة بالدعاوى القضائية العاجلة

٢٠١٢-٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	بالبيورو	بدولارات الولايات المتحدة	القضاة
٤٨٠ ١٤٤	٢٤٠ ٠٧٢	٢٤٠ ٠٧٢	٢١٢,٠٣١	$٢٠ \times ٤٢ \times ٢٢٠ / ٣ / ١٦٦$	١ - البديل الخاص (٢١ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(أ)
٦٠٨ ٦٠٨	٣٠٤ ٣٠٤	٣٠٤ ٣٠٤	٤١٠ ٢٥٦	$٢٠ \times ٤٤ \times ١,٤ \times ٣٣٣$	٢ - بدل إقامة (٢٢ يوما) ^(ب)
٤٠٠ ١٢٠	٢٠٠ ٠٦٠	٢٠٠ ٠٦٠	١٧٦ ٦٩٣	$٢٠ \times ٣٥ \times ٢٢٠ / ٣ / ١٦٦$	٣ - البديل الخاص للأعمال التحضيرية خاضع لإذن من رئيس المحكمة (١٨ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(ج)
١٢١ ٠٣٠	٦٠ ٥١٥	٦٠ ٥١٥	٨١ ٥٨٥	$١٠ \times ١٧,٥ \times ١,٤ \times ٣٣٣$	٤ - بدل إقامة للأعمال التحضيرية خاضع لإذن من رئيس المحكمة (٩ أيام عشرة قضاة)
٢٦ ٨٧٢	١٣ ٤٣٦	١٣ ٤٣٦	١١ ٨٦٧	٥ - أتعاب قاضيين مخصصين
٤٤ ٥٨٦	٢٢ ٢٩٣	٢٢ ٢٩٣	١٩ ٦٨٩	$٢ \times ٣٩ \times ٣٦٥ / ٣ / ١٦٦$	البديل السنوي
٢٩ ٠٤٨	١٤ ٥٢٤	١٤ ٥٢٤	١٩ ٥٨٠	$٢ \times ٣٩ \times ٢٢٠ / ٣ / ١٦٦$	البديل الخاص
$٢ \times ٢١ \times ١,٤ \times ٣٣٣$	بدل الإقامة
٢٩١ ٨٤٣	١٤٦ ٩٨٦	١٤٤ ٨٥٧	٦ - سفر القضاة (بمن فيهم قاضيان مخصصان) تكاليف الموظفين
٥٣٢ ١٧٤	٢٦٦ ٠٨٧	٢٦٦ ٠٨٧	٣٥٩ ٠٩٢	٧ - المساعدة المؤقتة اللازمة للاجتماعات
٤٥ ٠٠٠	٢٢ ٥٠٠	٢٢ ٥٠٠	٣٠ ٣٦٤	٨ - العمل الإضافي
٢ ٥٧٩ ٤٢٥	١ ٢٩٠ ٧٧٧	١ ٢٨٨ ٦٤٨	١ ٣٢١ ١٥٧	المجموع
٢ ٥٧٩ ٤٢٥	المجموع لميزانية فترة السنتين
٢ ٥٧٩ ٤٠٠	المجموع بالبيورو لميزانية فترة السنتين (مُقَرَّب)

(أ) ٣ أسابيع على أساس ٧ أيام في الأسبوع.

(ب) ٣ أسابيع على أساس ٧ أيام في الأسبوع إضافة إلى أيام السفر.

(ج) أسبوعان ونصف أسبوع على أساس ٧ أيام في الأسبوع (حسب المعدل الذي يجده اجتماع الدول الأطراف).

ملاحظة: بدل الإقامة اليومي تحدده لجنة الخدمة المدنية الدولية، وهو عرضة للتغيير.

بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة ٣٣٣ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

بدل الإقامة اليومي بالبيورو = ٢٤٧ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ = ٠,٧٤١.

مضاعف تسوية مقر العمل المنطبق على هامبورغ في شهر آذار/مارس ٢٠١٠ = ٥٢,٨٠ في المائة.

المرفق الثامن

التكاليف المتعلقة بالقضايا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١

الأعمال القضائية المتصلة بالقضية رقم ١٦

٢٠١١	بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	باليورو شاملا تسوية مقر العمل
القضاة
٢٨٥٨٠	٢٥,٢٤٢	$20 \times 5 \times 220 / 3 / 166 \ 096$	١	بدل خاص (مداوالات لمدة ٥ أيام/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)
٤٨٤١٢	٦٥ ٢٦٨	$20 \times 7 \times 1,4 \times 333$	٢	بدل إقامة (٧ أيام) ^(ب)
٨٥٧٣٩	٧٥ ٧٢٥	$20 \times 15 \times 220 / 3 / 166 \ 096$	٣	بدل خاص (إجراءات شفوية لمدة ١٥ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)
١٤٥٢٣٦	١٩٥ ٨٠٤	$20 \times 21 \times 1,4 \times 333$	٤	بدل إقامة (لمدة ٢٠ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(ب)
١١٤٣٢٠	١٠٠ ٩٦٧	$20 \times 20 \times 220 / 3 / 166 \ 096$	٥	بدل خاص (مداوالات لمدة ٢٠ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)
١٩٣ ٦٤٨	٢٦١ ٠٧٢	$20 \times 28 \times 1,4 \times 333$	٦	بدل إقامة (مداوالات لمدة ٢٨ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(ب)
٥٠ ٠١٥	٤٤ ١٧٣	$7 \times 25 \times 220 / 3 / 166 \ 096$	٧	بدل خاص (٢٥ يوما للجنة الصياغة/٧ قضاة على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)
٨٤ ٧٢١	١١٤ ٢١٩	$7 \times 35 \times 1,4 \times 333$	٨	بدل إقامة (٣٥ يوما للجنة الصياغة، ٧ قضاة) ^(ب)
١٤٢ ٩٠٠	١٢٦ ٢٠٩	$20 \times 25 \times 220 / 3 / 166 \ 096$	٩	بدل خاص (مداوالات لمدة ٢٥ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة) ^(١)
٢٤٢ ٠٦٠	٣٢٦ ٣٤٠	$20 \times 35 \times 1,4 \times 333$	١٠	بدل إقامة (مداوالات لمدة ٣٥ يوما) ^(ب)
٢٤٥ ٧٨٨	٢١٧ ٠٨٠	$20 \times 43 \times 220 / 3 / 166 \ 096$	١١	بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (٤٣ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)
٣٤ ٠١٠	٣٠ ٠٣٨	$7 \times 17 \times 220 / 3 / 166 \ 096$	١٢	بدل خاص للأعمال التحضيرية، لجنة الصياغة، خاضع لإذن رئيس المحكمة (١٧ يوما/على أساس ٢٢٠ يوم عمل في السنة)
٦٢ ٢٤٤	٨٣ ٩١٦	$20 \times 18 \times 1,4 \times 333$	١٣	بدل خاص للأعمال التحضيرية، خاضع لإذن رئيس المحكمة (١٨ يوما لـ ١٠ قضاة)
١ ٤٧٧ ٦٧٣	١ ٦٦٦ ٠٥٣	مجموع البدلات
١٤	أتعاب قاضيين مخصصين
٤٦ ١٦٦	٤٠,٧٧٤	$2 \times (43 + 91) \times 360 / 3 / 166 \ 096$	بدل سنوي
٦١ ٧٣٢	٥٤ ٥٢٢	$2 \times (43 + 65) \times 220 / 3 / 166 \ 096$	بدل خاص، شاملا الأعمال التحضيرية
٦٢ ٩٣٦	٨٤ ٨٤٨	$2 \times 91 \times 1,4 \times 333$	بدل إقامة
١٧٠ ٨٣٤	١٨٠ ١٤٤	مجموع القاضيين المخصصين

٢٠١١
بالبيورو	بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية
شاملا تسوية مقرر العمل
١٥٨ ٢٤٠	٢١٣ ٥٤٩	١٥ - سفر القضاة (بما فيهم قاضيان مخصصان)
تكاليف الموظفين
٧٤٣ ٥٩٨	١ ٠٠٣ ٥٠٦	١٦ - المساعدة المؤقتة اللازمة للجلسات
٣٣ ٧٥٠	٤٥ ٥٤٧	١٧ - العمل الإضافي
٢ ٥٨٤ ٠٩٥	٣ ١٠٨ ٧٩٩	المجموع
٢ ٥٨٤ ١٠٠	المجموع بالبيورو لميزانية فترة السنتين (مُقَرَّب)

(أ) على أساس ٥ أيام في الأسبوع.

(ب) على أساس ٧ أيام في الأسبوع.

ملاحظة: بدل الإقامة اليومي تحدده لجنة الخدمة المدنية الدولية، وهو عرضة للتغيير.

معدل بدل الإقامة اليومي بدولارات الولايات المتحدة = ٣٣٣ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

معدل بدل الإقامة اليومي بالبيورو ٢٤٧ (مضافا إليه ٤٠ في المائة للقضاة).

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ = ٠,٧٤١.

مضاعف تسوية مقرر العمل المنطبق على هامبورغ لشهر آذار/مارس ٢٠١٠ = ٥٢,٨٠ في المائة.

المرفق التاسع

خطة المعاشات التقاعدية للقضاة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

دولارات الولايات المتحدة	يورو
عام ٢٠١١
المعاش التقاعدي لـ ١٠ قضاة متقاعدين بمن فيهم رئيس سابق و ٣ أرامل
٤٣٤ ٨٧٠	٣٢٢ ٢٣٩
المعاش التقاعدي لـ ٧ قضاة لمدة ٣ أشهر ^(١)
٧٧ ٩٥٤	٥٧ ٧٦٤
المجموع
٥١٢ ٨٢٤	٣٨٠ ٠٠٣
عام ٢٠١٢
المعاش التقاعدي لـ ١٠ قضاة متقاعدين بمن فيهم رئيس سابق و ٣ أرامل
٣١١ ٨١٥	٢٣١ ٠٥٥
المعاش التقاعدي لـ ٧ قضاة ^(١)
٧٤٦ ٦٨٥	٥٥٣ ٢٩٤
المجموع
١ ٢٥٩ ٥٠٩	٩٣٣ ٢٩٦
المجموع باليورو لميزانية فترة السنين (مُقَرَّب)
٩٣٣ ٣٠٠

سعر الصرف المعتمد لدى الأمم المتحدة لشهر آذار/مارس ٢٠٠٨ = ٠,٧٤١

(أ) العدد الفعلي للقضاة المتقاعدين لا يمكن أن يتحدد إلا بعد الانتخابات المنعقدة أثناء اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيه ٢٠١١.

المرفق العاشر

صيانة أماكن العمل في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١

ميزانية ٢٠١٢ باليورو	ميزانية ٢٠١١ باليورو	ميزانية ٢٠١٠ باليورو	ميزانية ٢٠٠٩ باليورو
٣٩٥ ٧٨٦	٣٩٠ ٠٥٢	٣٩٢ ٨٧٠	٣٨٤ ٧٨٩	أولا - إدارة المرافق
٢٤ ٤٦١	٢٤ ١٠٧	٢٣ ٧٥٨	٢٣ ٢٦٩	ثانيا - لوازم الصيانة
٩٢ ٤٥٧	٨٤ ٠٥٢	٧٦ ٤١١	٧٤ ٨٣٩	إمدادات الغاز
١٣٨ ٦٨٧	١٢٦ ٠٧٩	١١٤ ٦١٧	١١٢ ٢٦٠	إمدادات الطاقة
٢٣ ٣٩٧	٢١ ٢٧٠	١٩ ٣٣٦	١٨ ٩٣٨	إمدادات المياه
٢٥٤ ٥٤١	٢٣١ ٤٠١	٢١٠ ٣٦٤	٢٠٦ ٠٣٧	ثالثا - المرافق (الكهرباء والغاز والمياه)
١٧٣ ١٣٩	١٧٠ ٦٣١	١٦٨ ١٥٩	١٦٤ ٧٠٠	عقود الصيانة المدرجة
٣ ٩٨٣	٣ ٩٢٥	٣ ٨٦٨	٣ ٧٨٨	الفحص
١٧٧ ١٢٢	١٧٤ ٥٥٦	١٧٢ ٠٢٧	١٦٨ ٤٨٨	رابعا - عقود الصيانة
٢٣ ٤٤٥	٢٣ ١٠٥	٢٢ ٨١٥	٢٢ ٣٤٦	خامسا - التأمين على الموجودات وتأمين المسؤولية قبل الغير
٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٢ ١٢٢	٥١ ٠٥٠	سادسا - الإصلاحات الطفيفة (بحد أقصى قدره ١ ٠٠٠ يورو في كل مرة) ^(١)
صفر	صفر	صفر	صفر	سابعا - الإصلاحات الأخرى
١٤٠ ٥٩٤	١٣٩ ٩٠٨	١٥٣ ١٦٨	١٥٠ ٠١٨	ثامنا - خدمات الأمن (٢٤ ساعة)
١ ٠٦٥ ٩٤٩	١ ٠٣٣ ١٢٩	١ ٠٢٧ ١٢٤	١ ٠٠٥ ٩٩٧	المجموع
٢ ٠٩٩ ١٠٠	٢ ٠٣٣ ١٠٠	مجموع ميزانية فترة السنتين (مُقَرَّب)

(أ) على النحو المنصوص عليه في اتفاق أماكن العمل.

معامل التضخم = ١,٤٧ في المائة.

معامل التضخم بالنسبة للمرافق = ١٠,٠٠ في المائة.

المرفق الحادي عشر

التكاليف العامة للموظفين في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ باليورو

تقدير التكاليف العامة للموظفين
(على أساس التكاليف الفعلية والاحتياجات المقدرة)
٤٣٩,٨٩٩,٠٠٠	الاشتراكات في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة ^(أ)
٧١,٨٣٤,٠٠٠	بدل الإعالة ^(أ)
٢٤٦,٠٠٦,٠٠٠	منحة التعليم ^(أ)
٥٠,٠٠٥,٠٠٠	الإجازة لزيارة الوطن ^(أ)
٩,٧٦٩,٠٠٠	بدل لغات ^(أ)
١٧,٧١٥,٠٠٠	التأمين ضد الحوادث الواقعة أثناء العمل ^(أ)
٤٩,٥٠٣,٠٠٠	التأمين الطبي ^(أ)
٤,٥٤٨,٠٠٠	التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة ^(أ)
٢٦,٨٧٧,٠٠٠	إعانة الإيجار ^(أ)
الاعتماد المتعلق بتناوب الموظفين ^(ب)
٧٨,١١٥,٤١	الفئة الفنية (٥,٣١ في المائة)
٢١,٨٤١,٩٤	فئة الخدمات العامة (٢,٢٧ في المائة)
١,٠٠٠,٠٠٠	تكاليف متنوعة (إكراميات، بما في ذلك إلغاء الإجازات)
١,٠١٧,١١٣,٣٥	المجموع باليورو
للعلم
٢٤٣٣٤٠٠,٠٠٠	صافي الوظائف الثابتة
١٠٢٢٠٢٨,٠٠٠	التكاليف العامة للموظفين ٤٢ في المائة

(أ) على أساس الأداء لميزانية عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

(ب) الاعتماد المخصص للنفقات المتصلة بتناوب الموظفين يستند إلى معدل الشغور الذي تستخدمه محكمة العدل الدولية.